

المستشارين، وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب السيد عبد الله أوشن.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة بتقديم السؤالين الموجهين لوزارته في بداية الجلسة، نظرا لالتزامه بمتابعة دراسة مشروع القانون المتعلق بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بمجلس النواب.

ومراسلة من فريق الأصالة والمعاصرة، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل حول الحالة المزرية لخطيرة النقل العمومي إلى جلسة لاحقة.

ومراسلة من رئيس الفريق الحركي، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول مشروع القانون التنظيمي للنقابات إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 4 يناير 2011:

- عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤالا؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: 4 أجوبة.
- شكرا، ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

من أجل إحاطة المجلس علما في إطار المادة 128، أعطي الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

إن موضوع إحاطتنا اليوم يأتي لتسليط الضوء على حالة الجمود في تفعيل مساطر المتابعات في حق المتلاعبين بالمال العام، وذلك بعد مصادقة البرلمان على قانون المالية ل 2011 رصد أغلفة مالية هامة لدعم التوجهات الإصلاحية والتنموية على مستوى جميع المتدخلين: القطاعات الوزارية، المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، كلها تحمل معها طموحات شعب بأكمله في الرخاء والازدهار والعيش الكريم.

إن موضوعا كهذا، السيد الرئيس، السادة المستشارين، يندرج بكل تأكيد تحت العنوان العريض للحكامة والتخليق في تدبير الشأن العام، وما

محضر الجلسة رقم 745

التاريخ: الثلاثاء 29 محرم 1432 (04 يناير 2011)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وستة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، وطبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليتلو علينا ما جد من مراسلات وإعلانات، فالكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بقرارين للمجلس الدستوري، الأول يحمل رقم 807/10 بشأن الطعن الذي قدمه السيد علي الهادي بلحاج بوعبد الله، ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 22 يوليوز 2010 في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي الجماعات المحلية بالجهة الشرقية، وأعلن على إثره انتخاب السادة مصطفى سلامة، محمد الناصري والصبحي الجيلالي، أعضاء بمجلس المستشارين، وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب السيد علي الهادي بلحاج بوعبد الله.

الثاني يحمل رقم 808/10 بشأن الطعن الذي قدمه السيد عبد الله أوشن، ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أجري في 31 أغسطس 2010 في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء غرفة الفلاحة بالجهة الشرقية، وأعلن على إثره انتخاب السيد مصطفى الحلفوي عضوا بمجلس

السيدات المستشارات المحترمت،
إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار النظام الداخلي لمجلسنا، أحيطكم علما بقرار مفاجئ لوزارة الداخلية، يتعلق بتغيير إسم دائرة "حد كورت" باسم جديد هو "تلال الغرب"، وهو القرار الذي خلف استياء عاما لدى ساكنة هذه الدائرة. وقد تم استبدال إسم "حد كورت" بـ "تلال الغرب" بدون أي استشارة مع ممثلي السكان، مما يعتبر استعمالا مبالغا فيه لصلاحيات الإدارة، إضافة إلى ذلك فإن الإسم الجديد لا يحمل أي معنى ولا أي دلالة تشفع لهذا التغيير المفاجئ.

ونظرا لكون الأمر يتعلق بأعلام المنطقة، وبغض النظر عن مصدر الإسم وأصله، ولكون الإسم جزء من ذاكرة هذه المنطقة، فإننا نرى ضرورة التشاور مع ممثلي السكان في كل ما يتعلق بالذاكرة الجماعية حتى يكونوا على علم وقناعة بتغيير أسماء أعلامها إذا كانت هناك ضرورة لذلك.

ونفتم هذه المناسبة لنعبر عن تحفظنا بشأن قيام السلطة الإدارية بتغيير أسماء الأماكن بشكل عشوائي، رغم ما تحمله من دلالات تاريخية وحضارية، كما هو الحال بالنسبة للأسماء الأمازيغية الحاملة لهويتنا الوطنية. وندعو السلطات المعنية إلى الدراسة العميقة والتشاور قبل إصدار مثل هذه القرارات المرفوضة من طرف السكان. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للفريق الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فلتفضل السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أدخل باسم الفريق الاشتراكي لأحيط مجلسنا الموقر علما بما تتعرض له مجموعة من الشيبات المغربية من تضييق وتمييز مالي فيما يخص الدعم العمومي الذي تخصصه الدولة لهذه المنظمات الشبابية عن طريق المنحة السنوية التي تتوصل بها عبر وزارة الشباب والرياضة.

وفي الوقت الذي نطمح فيه إلى تقوية تأطير الشباب المغربي وتنظيمه للانخراط في العمل الجمعي والسياسي، نرى كيف أن الدولة المغربية لا تخصص إلا منحة سنوية قدرها 20000 درهم لمنظمات شبابية وحزبية وازنة، لها تاريخ عريق في تنظيم وتأطير الشباب المغربي.

وفي الوقت الذي يسعى فيه المغرب، دولة وأحزابا، إلى استعادة ثقة الشباب في العمل السياسي وفي التجربة الانتخابية، نرى كيف أن وزارة

نصبو من ورائه في طرح هذا السؤال وهذا الموضوع هو أن ننسجم مع ذاتنا كفاعلين سياسيين في عهد الالتزام والمسؤولية والوطنية الحقة. ونستحضر الخطاب الأخير الملكي السامي أمام البرلمان، حيث قال أعزه الله متحدئا عن المفهوم الجديد للسلطة: "كما أنه ليس تصورا جزئيا يقتصر على الإدارة الترابية، وإنما هو مفهوم شامل لكل سلطات النواة وأجهزتها، تنفيذية كانت أو نيابية أو قضائية، لذلك سيظل خديمك الأول، شعبي العزيز-يضيف جلالة الملك- ساهرا على رعايته، حريصا على حسن تفعيله من طرف كل ذي سلطة بالآليات القانونية للمتابعة والمحاسبة والجزاء، وذلك في ظل القضاء التزيه".

السيد الرئيس، فهل يمكن أن نترك منا وفينا وبيننا من تسول له نفسه، وهو المؤمن من موقع مسؤوليته، أن ينسف لنا طموحات شعبنا وآماله ومستقبله، لا لشيء إلا ليشبع جشعه وطمعه وبني أنانيته وذاتيته. بالطبع لن نسبح بذلك، السيد الرئيس، ولأجل هذا نطرح مباشرة التساؤل التالي:

إن كانت الهيئات الموكولة لها بتتبع المال العام والتدقيق في كيفية استعماله وصرفه، من مجلس أعلى للحسابات ومفتشيات قطاعية وغيرها، قد وقفت على فضاخ تحويل المال العام ونهبه والتلاعب في صرفه وتديره، إن كانت كذلك فليومنا هذا لا نرى التحريك المناسب للمتابعة ولا التقديم الواضح للحساب، فمن نلوم إذن؟ هل الذي اقترف الذنب أم الذي يتستر عليه أم الذي يتهاون في معاقبته أم هم جميعا؟

السيد الرئيس، على القضاء أن يباشر مهامه بقوة وحزم، مستحضرا في ذلك المكانة التي يشغلها بصفته سلطة دستورية مستقلة، من المفروض أن تكون محصنة عن أية تأثيرات أو ضغوطات ومنزهة عن التدخلات والمحاباة كيف ما كان نوعها ومصدرها.

السيد الرئيس،

في الختام لا نرى مانعا أن نحول هذه الإحاطة إلى سؤال آني أو محوري الأسبوع المقبل أو كلما كانت للحكومة رغبة للجواب على سؤال واحد ومباشر: أين وصلت ملفات قضايا النهب والتلاعب بالمال العام؟ وخصوصا أننا نترقب صدور التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، الذي نخشى، السيد الرئيس، أن يزيد تراكما على تراكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

قد تفر بحقيقة وهي أنه هناك مجهودات تبذل في المجال الصحي، وهناك اهتمام من طرف الدولة لتقوية البنيات الاستشفائية، وكذلك من حيث الموارد البشرية، إلا أنه تقع بعض الأحداث التي تجعلنا في حيرة من أمرنا، وهذه الأحداث أولها إغلاق مصلحة جراحة القلب والشرايين "أ" بمستشفى ابن سينا بالرباط، وثانيها وضعية مصالح الإنعاش بالمستشفى ذاته.

إن إغلاق هذه المصلحة، مصلحة جراحة القلب والشرايين بالرباط، ورغم ما يقال بأن هناك اختلالات وهناك أشياء غير صحية وهناك أشياء تمس بمصلحة المؤسسة وهناك صراعات بين أجنحة داخل هذه المؤسسة، فإن الخاسر الأكبر وهو المرضى المغاربة الذين كانوا يستفيدون من خدمات هذه المصلحة.

وللحقيقة والتاريخ، تقول أن هذه المصلحة، مصلحة جراحة القلب والشرايين، قد أقدت أرواح العديد والعديد من المواطنين المغاربة رغم أنها كانت تحاول دائما أن تكون هي البوابة الأولى والأخيرة للمعوزين المغاربة، اليوم تغلق بقرار إداري، والضائع الأكبر والخاسر الأكبر هم المغاربة. للاختلالات مجالاتها من حيث التحقيقات، من حيث القضاء، ولكن لا نريد ولا نقبل أن يكون ذلك على حساب المواطنين.

الشق الثاني، والمتعلق بمصالح الإنعاش: قبل يومين توفي طفل لابن موظف في مجلس المستشارين، رغم أن حرارته مرتفعة، وذهب إلى مصالح الإنعاش وقيل له إن الطفل في حالة جيدة، اذهب بطفلك إلى منزلك، قبل أن يصل إلى منزله توفي الطفل بدرجة حرارة 42 درجة، وقبل ذلك ثلاث حالات مشابهة.

للأسف، أن هذه الوضعية تمثل استخفافا حقيقيا بحياة المواطنين، وتمثل وضعية شاذة، لا تحترم القانون ولا حياة البشر ولا الأخلاق. لذلك، إذ نعزي هؤلاء في من فقدوهم، نحذر من أن هذه الوضعية لا تخدم أحدا، وتفرغ كل المجهودات التي تبذل من محتواها للرقى بأوضاعنا الصحية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن في نفس الإطار للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء المستشارين،

في الفريق الاستقلالي، كان بوجدنا كذلك أن نتقدم بإحاطة تنحى منحى ما جاءت به السيدة رئيسة الفريق الاشتراكي، وربحا للوقت نكتفي فقط بما

الشباب والرياضة غير منخرطة في هذا الورش الأساسي الذي يهم دعم المنظمات الشبابية للنهوض بمهامها التأطيرية في تعبئة الشباب للمشاركة في إفران مؤسسات وطنية ذات مصداقية.

وفي الوقت الذي يعول فيه المغرب على كل منظماته وطاقاته الشبابية من أجل الدفاع عن وحدته الترابية وتنوع مجهوده الدبلوماسية، بما فيها العلاقات الشبابية الدولية، نرى كيف يقع التضيق المالي على المنظمات والجمعيات الشبابية، رغم المجهودات التطوعية التي ما فتئ مناضلو الشبيبات الوطنية يسدون لتخطيهم وبلادهم.

إننا في الفريق الاشتراكي، إذ نستحضر كل هذه المعطيات والتحديات المطروحة على شبيبتنا، وإذ نحياها على فضالها ومجهودها في تأطير الشباب وتعبئته رغم الإكراهات والإحباطات، فإننا نتوجه إلى وزارة الشباب والرياضة من أجل المزيد من الدعم المالي واللوجستيكي للمنظمات الشبابية، دون استثناء، لتقوم بأدوارها الوطنية في تكوين أجيال المستقبل.

وفي هذا الإطار، فإننا لا نفهم دواعي التمييز الذي مارسه وزارة الشباب والرياضة في منحها للدعم المالي العمومي على المنظمات الشبابية، ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه المنحة المخصصة للشبيبات الوطنية 20000 درهم، لاحظنا أن المنحة المخصصة لإحدى الشبيبات الحديثة العهد وصلت إلى 500000 درهم.

وللتوضيح، فنحن لسنا ضد تقوية الدعم المالي للمنظمات الشبابية المغربية، التي نرى أنها في حاجة إلى أكبر قدر من الإمكانيات المالية، بالنظر إلى جسامة المهام والمسؤوليات الملقاة عليها في تأطير وتكوين الشباب المغربي، لكننا لا نفهم المعايير التي اعتمدت للسخاء مع حجة دون غيرها.

وعليه، فإننا نطلب توضيحات من الوزارة الوصية في هذا الشأن، ونعتبر أن الدعم العمومي حق أساسي لكافة الشبيبات الوطنية، ولا مجال للتمييز بينها إلا بمقاييس موضوعية مثل عدد المنخرطين أو الفروع أو الأنشطة وليس بشكل مزاجي أو متحيز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الرئيسة، الكلمة للفريق الفيدرالي أيضا من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

موضوع إحاطتنا اليوم يتعلق بأكثر مؤسسة استشفائية في المغرب، ألا وهو المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط.

درجة الحرارة في فصل الصيف تتعدى 28 درجة في منطقة خريكة، بدون ماء بارد ولا مكيف.

لهذا، السيد الرئيس، إن كان سكان إقامة الفردوس بخريكة بشارع محمد السادس وسط المدينة طال صبرهم على هذا المشكل، ومن هذا المنبر ندعو كل الجهات المسؤولة، كل من موقعه واختصاصه، على الإسراع بحل هذه الإشكالية بدون تهميش أو تماطل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، قبل أن أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، أريد باسمكم جميعا أن أرحب بالفوج الثاني من تلامذة مؤسسة نمنبارك، المستوى الدراسي الثاني إعدادي، أرحب بهم بمؤسستهم، وأتمنى لهم التوفيق في مساهمهم المستقبلي، وشكرا.

أعطي الكلمة لآخر فريق من أجل إحاطة المجلس علما بطريقة طارئة، السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

السيد الرئيس المحترم،

موضوع الإحاطة ديال فريق الأصالة والمعاصرة هو في نفس الاتجاه اللي مشى فيه زملاؤنا في الفريق الفيدرالي.

وأصارحكم القول، السيد الرئيس، احنا احترنا في فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص العنوان اللي ابغينا نعطيه للإحاطة ديال اليوم، ولم نجد من عنوان دال غير كلمتي الحكرة وإهانة كرامة المواطنين، نعم، الحكرة وإهانة كرامة المواطنين.

وعندما نتحدث عن الحكرة وإهانة كرامة المواطنين، فلا نتحدث عنها من خلال شطف العيش وأزمة الغلاء التي تمسك بخناق العديد من المواطنين، ولا من خلال تفشي البطالة وتفشي الرشوة والفساد والبناء العشوائي وترهل الشبكة الطرقية، إلى غير ذلك... ولكن الحكرة وإهانة كرامة المواطنين من خلال الوضع المتردي وغير المسبوق الذي أصبحت يعيشه القطاع الصحي في بلادنا.

في الأسابيع والأشهر القليلة الماضية، هناك الكثير من الأخبار تتوارد، وتفيد بأن هناك ناقوس خطر يسائلنا جميعا حول التزدي غير المسبوق، ثلاث حالات فقط عشناها في الأيام الأخيرة:

الحالة الأولى، هي إغلاق مصلحة القلب والشرابين بمستشفى ابن سينا، واللي كان فيها 380 مريض مرشح لإجراء عملية جراحية؛

الحالة الثانية، هي إغلاق مصلحة الجراحة وقاعة العمليات لمدة تقرب من سنة في إقليم تازة؛

والحالة الأخيرة، وهي الحالة التي عاشتها أسرة هذا الرضيع، وأرجو أن يقترب التلفزيون لكي يكتشف الجريمة التي ارتكبت في مستشفى ابن

جاء في إحاطتها، ونتمنى أن تحترم معايير توزيع المنح على الجمعيات الشبابية مستقبلا من طرف القطاع الوصي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم، الكلمة الآن للفريق الحركي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواني المستشارات،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة، تتعلق بما يلي:

السيد الرئيس، في الوقت الذي تسعى الحكومة جاهدة لبلوغ تعميم الكهرباء على العالم القروي الذي يصل إلى 98%، أحيطكم علما بأن سكان إقامة الفردوس الموجودة بشارع محمد السادس وسط مدينة خريكة عاصمة الفوسفاط، يعانون الأمرين بسبب حرمان ما يزيد على 520 شقة وحوالي 170 محل تجاري من التزود بالكهرباء، وذلك منذ سنة 2005 إلى يومنا هذا.

إلا أن المسؤولين بهذه المدينة زودوا هذه الإقامات بالكهرباء، وذلك بمناسبة الزيارة الملكية الميمونة لإقليم خريكة سنة 2007، وبعدها لجؤوا إلى قطع الكهرباء من جديد، غير مبالين بالمتاعب والأضرار التي يتكبدها المواطنون بسبب عدم ربطهم منازلهم بالتيار الكهربائي، ناهيك عن الركود والكساد الذي سببه هذا الانقطاع في صفوف الحرف والمهن التي تحتاج الكهرباء بصفة دائمة، دون الحديث على معاناة المرضى الذين يحتاجون لحفظ أدويةهم بالثلاجات، وكذا معاناة التلاميذ الذين يحتاجون للكهرباء من أجل مراجعة دروسهم.

السيد الرئيس المحترم،

لقد سبق لنا في الأسبوع الماضي بمناسبة ندوة بالبرلمان حول الإسكان التي نظمتها الفريق الحركي أن أخبرنا السيد وزير الإسكان بهذا المشكل، وكان جوابه آنذاك أنه على علم به، وبالفعل يعتبر مشكلا عويصا.

لهذا نتساءل: من الذي يستطيع أن يحل المشكلة حتى تعود الأمور إلى نصابها، وتستفيد ساكنة إقامة الفردوس، التي تضم عددا هائلا من أبناء الجالية بالمهجر بالكهرباء؟

وحتى لا تبقى أسئلة أبناء الجالية في حيرة، وهم يتساءلون عن سبب منع أسرهم من التمتع بالكهرباء، الذي هو حق لكل مواطن، والكل يعلم بأن

السؤال الأول في جدول الأعمال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة، وموضوعه تعليق القرارات الإدارية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

الأستاذ السي عبد الرحمان أشن.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

سؤالنا، السيد الرئيس، موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة، وهو يتعلق بتعليق القرارات الإدارية.

السيد الوزير،

يعتبر القانون 13.01 المتعلق بتعليق القرارات الإدارية مبادرة تشريعية هامة جدا، وذلك في اتجاه بناء - طبعا- دولة الحق والقانون، وفي اتجاه الحد كذلك من البيروقراطية الإدارية ومن الممارسات والتصرفات المشينة التي تطبع علاقة الإدارة بالمتعاملين معها.

وطبقا لهذا القانون، فإن الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات وكذلك المصالح الإدارية التي يعهد إليها بتدبير المرفق العام، تبقى ملزمة، طبقا لهذا القانون، بتعليق القرارات الإدارية التي تصدرها لغير فائدة المعنيين بها، بحيث تلزم هذه المصالح كلها بتعليق القرارات الإدارية في نفس الوثيقة التي -طبعا- تصدرها ضد أو لغير فائدتهم.

إلا أن الواقع الملموس، السيد الوزير، يثبت على خلاف ذلك أن هذه القرارات التي تصدر عن هذه المؤسسات وهذه المصالح وهذه الجماعات كلها لا يتم تعليقها نهائيا، إن لم نقل أنها لا تتم الإجابة عنها أصلا، مما يعرض - طبعا- الكثير من مصالح وحقوق هؤلاء المتعاملين مع الإدارة إلى الضياع.

وبناء عليه، نساءلكم، السيد الوزير، عن الأسباب التي تجعل الإدارة لا تعلق قراراتها، ثم كيف تفكرون في وزارة تحديث القطاعات في الدفع بالإدارة إلى أن تعلق قراراتها؟

ثم، وأخيرا، هل هنالك عقوبات إدارية يمكن - طبعا- تطبيقها في حق الذين يخلون بتطبيق أو بتعليق هذه القرارات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، فليفضل.

سيناء، في مستشفى الأطفال قبل ثلاثة أيام، ليلة العيد، لما ذهبت أسرته على أمل إنقاذ حياته، وهو يشكو من حرارة وصلت 42 درجة، ومعه شهادة طبية مسلمة لوالدي هذا الرضيع، تفيد بأنه في وضعية حرجة، وماذا كان الجواب؟ كان جواب الطاقم اللي كان مشرفا على المستعجلات هو أنه لا شيء يدعو إلى القلق، دقائق بعد ذلك لفظ أنفاسه الأخيرة.

ما هي الرسالة التي تريد السيدة الوزيرة الوصية على القطاع أن تمررها للرأي العام الوطني حينما تقول وتردد بدون ملل أو كلل، وبدون نجل كذلك، بأن الوضعية الصحية في بلادنا في صحة جيدة، وقلنا لما كانت في هذا المجلس، قلنا بأن الوضع الصحي ما هوش في مستوى جيد إلا في مخيلتك السيدة الوزيرة المحترمة، واقع الحال هو أن هناك إهانة ديال كرامة المواطنين، هناك حكرة يشكو منها الملايين من المواطنين.

ونريد أن نقول جهارا بأنه لقد أتعنا إثارة الأسئلة، ونريد أن ندق ناقوس الخطر، ونبه بأن ما وقع لهذا الرضيع، يحيي زاوية، هو جريمة بحد ذاتها.

نعم، ستقول السيدة الوزيرة، سيروا تشكيو، نعم، العائلة مشات قدمت شكاية، ولكن غريب هاذ المنطق اللي هو موت واشكي، موت واشكي، بغيتوا المواطنين يموتوا عاد يميشو يشكيو.

إن هذا منكر، السيد الرئيس، الحالة التي توجد عليها المستشفيات العمومية تنذر بخطر محقق، وإذا كانت هذه الجرائم تقع في العاصمة وفي المستشفى الجامعي ديال الرباط، فماذا عسى الملايين من المواطنين اللي كيعيشوا في المغرب العميق، والذين يعيشون امتهاننا لكرامتهم ويدفعون ثمننا باهضا من جراء تلكؤ الحكومة ومن جراء فشل السياسة الحكومية في القطاع الخاص.

إننا نود من هذا المنبر أن نثير هذا الأمر الجلل، لا يمكن أن نقبل بأن تهان كرامة المواطنين، لا يمكن أن نقبل أن تستمر الوزارة في صم آذانها وأن تردد شعارا أجوف، مفاده بأن الوضعية الصحية في بلادنا بخير، كلا الوضعية الصحية في بلادنا ليست بخير، ومطلوب برنامجا ومخططا استعجاليا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن سنشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وعددها 18 سؤالا، تم قطاعات التشغيل والصناعة والتجارة والشؤون الاقتصادية والعامة، الصناعة التقليدية، و13 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات الصناعة التقليدية، العدل، التجهيز، النقل، الإسكان، التعمير، تحديث القطاعات العامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الوزير على تنويركم لنا بهذه المعلومات بخصوص إلزامية تعليل القرارات الإدارية، إلا أننا على خلاف ما ذهبتم إليه، السيد الوزير، وأتم تقولون على أن أغلب هذه القرارات تعلق، من كثرة القضايا التي تصل إلى أيدينا من طرف المواطنين، والتي تتفحصها يوميا وباستمرار، نجد على خلاف ما ذهبتم إليه أن أغلب هذه القرارات لا يتم تعليلها، بل كما جاء في سؤالنا على أن الكثير منها لا تتم الإجابة عنها أصلا، وعندما لا تتم إجابة المعنيين بالرفض أو السلب هنا تتيه مصالح أو تضع مصالح وحقوق المواطنين.

وفي نفس الوقت نرى، السيد الوزير، أنه من واجب الإدارة كذلك حتى تنوير الرأي العام عن طريق طبعها- توظيف حتى الأجهزة الإعلامية ديالنا (التلفزيون والراديو وغيره...) لتوعية المواطنين بحقوقهم، لأن الكثير من النصوص التشريعية التي يصدرها البرلمان تبقى في الرفوف ولا يتم التعريف بها أصلا، مما يجعل جدواها وإنتاجها يبقى قاصرا ولا يفيد كثيرا، وبالتالي نرى أن من واجب الإدارة كذلك العمل على التعريف بالقوانين التي تصدر عن البرلمان، والتي يمكن أن تفيد المواطنين في حياتهم اليومية.

ولعل من بين القرارات التي نستحضرها الآن ولم تعلق، القرار الصادر في حق رئيس الهيئة ديال المهندسين، الذي لم يعلل أصلا لحد الآن ولم نعر له على تعليل واضح لحد الآن، من بين هذا القرار لأن جبتو غير فقط، باش نقول لكم، السيد الوزير، على أنه في الوقت اللي اتما في الإدارة تتحسبوا على أن أغلبية القرارات راه هي معللة، راه بالنسبة للناس الذين يكتونو بعدم تعليلها، هما اللي عارفينها مزيان، وكيدليو بها.

وربما هاذي مناسبة ديال هذا السؤال كعتبروه أنه ربما تزيدوا مزال تنوروا الرأي العام، السيد الوزير، من خلال التعقيب ديالكم اللي غادي يكون من مور التعقيب ديالنا، لتوعية المواطنين ودفعهم إلى معرفة ما لهم وما عليهم بخصوص هذا الموضوع الذي نحن بصدد، يعني تعليل القرارات الإدارية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية السيدة والسادة المستشارين المحترمين من الفريق الاشتراكي على طرحهم لهذا السؤال.

وجوابا عليه، لابد من التذكير بأن من دواعي إقرار القانون 13.01 بشأن إلزام الإدارة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية الحد من غلو السلطة التقديرية للإدارة والسعي إلى إرساء علاقة شفافة لها بالمرتفقين، والحرص على تقييد كل الإدارات العمومية في جميع تصرفاتها باحترام المشروعية وسيادة القانون.

وفي هذا السياق، فإن الواجب يفرض على كل إدارة أن تجعل في صلب اهتماماتها اليومية السهر على صيانة حقوق المواطنين وحماية مصالحهم المشروعة.

ويجدر بنا في نطاق الموضوع الذي نحن بصدد أن نسجل بأن معظم القرارات الإدارية الفردية السلبية، أضحت منذ صدور القانون المذكور معللة من الناحية القانونية والواقعية، ومع ذلك فقد تكون بعض القرارات الإدارية من النوع المذكور لا تزال تصدر بين الحين والآخر عن بعض الإدارات العمومية بدون تعليل، يحدد الأسباب الداعية إلى اتخاذها، وهي قرارات - بطبيعة الحال - معرضة للإلغاء بحكم القانون.

غير أن مثل هذا الأمر أصبح فعلا يتطلب لمعالجته تضافر جهود الإدارة والمواطنين على السواء.

ففي ما يخص الإدارة، فإنه سيكون علينا أن نبذل جهودا إضافية في مجال تحسيس إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وفي مختلف أنحاء المغرب بضرورة التقييد تام التقييد بمقتضيات القانون المذكور.

أما في ما يخص المواطنين، فإن قانون تعليل القرارات الإدارية قد وضع بيد كل المتعاملين مع الإدارة مجموعة من الضمانات التي من شأنها أن تكفل حمايته من أي تعسف يمكن أن يلحق به من الإدارة، حيث جعل من تعليل القرارات الإدارية الفردية السلبية شرطا لصحة القرار تحت طائلة عدم شرعيته.

إن قانون تعليل القرارات الإدارية يعتبر أحد الآليات القانونية المهمة التي وضعتها المشرع بيد كل المواطنين، سواء كانوا أشخاصا ذاتيين أو مقاولين أو مستثمرين، وكيفما كانت صفتهم القانونية أو طبيعة نشاطهم، وذلك بغاية ضمان صيانة حقوقهم وحماية مصالحهم في مواجهة تجاوزات الإدارات العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود، في البداية، أن أتقدم بالشكر للسيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحه لهذا السؤال المتعلق بالسنة الأقصى لولوج سلكي التكوين الأساسي بالمدرسة الوطنية للإدارة، وهو سؤال وجيه لأنه يعكس فعلا انشغال عدد غير قليل من موظفي الدولة العموميين المعنيين بهذا الأمر.

وكما تعلمون، فتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، سيتم دمج المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة في مؤسسة عمومية واحدة، تتكلف بتطبيق سياسة تكوين واستكمال تكوين الأطر ببلادنا، ويتم الانكباب حاليا على دراسة مختلف المحاور المتعلقة بهذا الموضوع، ومن بينها مسألة السن القانوني لولوج أسلاك التكوين المتوجة بدبلوم، بغاية ضمان الحق في الترقية في الدرجة بأسلاك الوظيفة العمومية، ومن الممكن أن يحدد هذا السن حسب فئات المرشحين، موظفين أو غير موظفين، وحسب نوع الأسلاك التكوينية، وكذلك طبقا لحاجيات الإدارة وخصوصياتها.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد السن يهم فقط الأسلاك التكوينية التي تنتهي بالحصول على شهادة، وأن الاستفادة من مختلف أنواع دورات التكوين المستمر التي تنظمها المدرسة الوطنية للإدارة وباقي المؤسسات التكوينية، تتم لفائدة جميع الموظفين دون قيد السن ولا الدرجة، كما ينص على ذلك المرسوم المنظم للتكوين المستمر لفائدة موظفي الإدارة العمومية.

وعطفا على ما سبق، أود التأكيد على أنه في إطار تنفيذ برنامج إصلاح وتحديث الإدارة العمومية، الذي يشكل إحدى أولويات البرنامج الحكومي الهادفة إلى عقلنة تدبير الموارد البشرية وملاءمتها مع الحاجيات الفعلية للمصالح الإدارية، يتجه الاهتمام حاليا إلى تعميم الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، التي ستشكل منطلقا أوليا للتدبير الأمثل للموارد البشرية المتاحة وللرفع من كفاءتها بغاية ضمان الانتقال من تسيير إداري تقليدي لشؤون الموظفين إلى تدبير توقيعي وعقلاني للموارد البشرية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السيد المستشار لكم التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

السيد الوزير، نشكرك على هذا التوضيح اللي بطبيعة الحال - كما جاهلين بعض الأشياء في نظرنا، لكن السؤال راه واضح فيما يتعلق بالعملية ديال شروط تحديد سن المباراة إلا في سن الأربعين.

أما بالنسبة للقانون فهو واضح، كل قرار فردي سلبي، فهو مشروط لصحته بأن يكون معللا، وكل قرار من هذا النوع لا يحمل في طياته تعليلا يصبح قرارا قابلا للإبطال، قرار غير شرعي قابل للإبطال.

على المواطن، حينما يتوصل بقرار فردي سلبي غير معلل، أن يلجأ إلى القضاء الإداري، ولهذا أنشئت المحاكم الإدارية، والحمد لله، ابدينا بالمحکم الابتدائية الإدارية، وبعد ذلك أنشئت محاكم الاستئناف الإدارية، وفي المستقبل، إن شاء الله، غادي يكون عندنا مجلس دولة للنقض.

في هذا المجال، كل مواطن يمكنه أن يلجأ إلى المحاكم الإدارية لتحكم ببطالان القرار وبالغائه، ولذلك من جهة - كما قلت - على الإدارة أن تقوم بحملة جديدة لتحسيس بمقتضيات هذا القانون، ولكن من جهة أخرى على المواطنين أن يعملوا على اللجوء إلى القضاء لحماية لمصالحهم ولحقوقهم لأن القانون كان ثورة حينما تم إقراره، وتم إقراره من أجل حماية مصالح المواطنين وحقوقهم من أي تعسف قد يلحق بهم من إدارة من الإدارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه لكم، السيد الوزير، موضوعه تبسيط وملاءمة الشروط والمساطر لولوج المدرسة الوطنية الإدارية بالنسبة للموظفين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لبسط الموضوع.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارون،

السيد الوزير،

يشتكى العديد من الموظفين الراغبين في متابعة دراستهم وتكوينهم بالمدرسة الوطنية للإدارة، وذلك نتيجة الشرط الذي يحدد ولوج هذا التكوين المحدد في 40 سنة، والذي يعتبر شرطا إقصائيا، يحرم العديد من الموظفين، وخاصة المرتبين في السلم 8، الراغبين في التعليم والتكوين والترقية لتحسين مستواهم الفكري والمعرفي والمادي.

لذا، نساءلكم السيد الوزير المحترم: هل تم التفكير في مراجعة هذا الشرط الإقصائي بالنسبة للموظفين الراغبين في تحسين مستواهم العلمي والمادي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة من أجل الإجابة على السؤال، تفضلوا.

منذ أن صدر دستور 1996 المتضمن في مقتضيات المادة 14 التي تنص على القانون المنظم لحق الإضراب، والمغرب لازال ينتظر أن يخرج هذا القانون للوجود، بما يتيح تنظيم هامش عام في العلاقات التي تربط بين الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والمواطنين والدولة، انطلاقاً من تكريس ثقافة الحق والواجب لكل منهم، بما يضمن لهم الدفاع عن مصالحهم المشروعة والموضوعية.

إن هذا الفراغ التشريعي ليفتح اليوم الساحة الاجتماعية أمام كل التأويلات من جهة والتعسفات من جهة أخرى، وما بين هذا وذاك يبقى المواطن الخاسر الأكبر، إذ تتضرر مصالحه وتتعطّل انشغالاته، وفي بعض الأحيان تهدد حياته لما يتعلق بإضراب قطاع مصيري كالصحة التي هي في حالة يرثى لها.

السيد الوزير،

في ظل هذا الفراغ التشريعي، الذي لا ندري أي حجة نحملها مسؤولية كيف نضمن للمغاربة حقوقهم؟ وكيف نجنبهم تداعيات الاحتقان الاجتماعي؟ وكيف نجعلهم في منأى عن الطريقة التي تديرها الحكومة للحوار الاجتماعي؟ بكل تأكيد لن نستطيع فعل أي شيء من هذا، ذلك أنه إذا لم تكن لنا الجرأة والشجاعة في تجاوز كل العقبات من أجل إصدار القانون المنظم لحق الإضراب الذي سيقع كل فاعل مجتمعي أمام مسؤولياته، وسينهي مع عهد الفوضى، ذلك العهد الذي كان فيه المواطنون ضحايا للتعطيل القسري لمصالحهم.

فإلى متى سنتنظر، السيد الوزير، هذا القانون؟ ولماذا -أصلاً- لم تستطع الحكومة إخراجها للوجود؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد جمال أغواني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكراً للسيد المستشار المحترم وفريق التجمع الدستوري الموحد على طرحه لهذا السؤال.

بداية يجب التأكيد -كما جاء في سؤالكم- أن الدستور في الفصل 14 منه أكد على ضرورة صدور قانون تنظيمي لتنظيم وممارسة حق الإضراب، إذن حق الإضراب هو حق دستوري أساسي، اللي في يد الشغيلة بصفة عامة تمارسه لما تكون عندها أضرار أو شيء من هذا القبيل.

جانب ثاني، هناك فراغ تشريعي مرتبط بالقانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب، وهو عدم توفر بلادنا على قانون خاص بالنقابات المهنية، غياب هاذين النصين التشريعيين جعل المغرب أنه لحد الآن لم يصدق على بعض الاتفاقيات الدولية الأساسية.

وهذا راجع، كان في الوقت السابق كانت العملية ديال التوظيف تتأخر إلى سن الأربعين، دابا ولى التوظيف حتى لسن 45، ولهذا تتطلب التراجع على هذا القرار اللي غادي يصدر فيما يتعلق بسن الأربعين، لأنه راه في مصلحة الإدارة نفسها أن يجتاز هذه المباراة من سن 45 حتى لسن 60، والإدارة مقبلة على الزيادة في سن التقاعد، ولهذا نلتمس أن تؤخذ بعين الاعتبار هذه العملية.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكراً السيد الرئيس.

أنا كبنغي أن أؤكد للسيد المستشار المحترم بأن الحكومة ستعمل على دراسة الاقتراح المقدم من طرفه ومن طرف فريقه، ولكنني كبنغي أن أؤكد بأنه الآن التكوين لن يعود مقتصر على التكوين التقليدي الذي ينتهي بالحصول على دبلوم، بل الأساس الآن اللي غادي يبقى مرتبط به الحياة الإدارية للموظفين، وهو التكوين المستمر الذي سيخضع له جميع الموظفين وطيلة مساهمهم الإداري، وسيرتبط بهم حياتهم الإدارية، من حيث الترقية، من حيث تحمل المسؤولية، وفي جميع المراحل ديال الحياة الإدارية.
إذن التكوين ماشي هو فقط الحصول على شهادة من أجل الحصول على سلم معين، التكوين هو عمل مستمر، يبنغي أن يمارسه الموظف على امتداد مساره المهني.
شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير على المساهمة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل وموضوعه القانون التنظيمي للإضراب، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، خيري بلخير، الحسن سليغوا، محمد أقييب.
الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

وزير في هاذ الحكومة، وتيرمي بالمسؤولية على وزير آخر، هذا راه مشكل مطروح، وهاذ الشي راقال لنا أثناء المناقشة ديال الميزانيات، وشحال من وزير تيرمي اللوم على وزير آخر، هذا إشكال اللي خصو يتوضح حتى للرأي العام الوطني.

كذلك، السيد الوزير، نعلم أنكم شخصيا منفتحون على الحوار مع كل الحساسيات النقابية، وهذا مشهود لكم، السيد الوزير، ولكن بغينا نعرفو اليوم وقتناش غادي تجيبوا لنا هاذ القانون هذا يتناقش، وتعطينا الوقت بالضبط؟

واش السيد الوزير الأول غير قادر على ما صرح به في تصريحه الحكومي أمام البرلمان بخصوص هاذ القانون ديال الإضراب؟ لأن قال لك أسيدي غادي يجيبو، واعطينا الوقت الله يكثر خيركم، مادام ما جاش السيد الوزير الأول، لأن هو المعني، وعليه كنا اليوم معولين، وقلنا راه غيخطر معنا ولكن نتأسف، لأنه بحال هاذ السؤال هذا ميعترض يوضح للرأي العام الوطني هاذ الشي اللي واقع والي تيرج والي تناوله الصحف الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

غادي نكمل للسيد المستشار المحترم، إذا سمحتو، باش نوضح القوانين الاجتماعية، منذ مدونة الشغل يجري استشارة الشركاء الاجتماعيين، وبالتالي الاستشارة لا تعوض الآليات الدستورية ديال إقرار مشاريع القوانين، نحن توصلنا من بعض الفرقاء.

بالنسبة لقانون النقابات أحيل على الأمانة العامة للحكومة في 29 أكتوبر 2009، إذن دخل مسطرة المصادقة الدستورية، وإن شاء الله يكون، إذا استمر المناقشة ديالو غادي يكون في مجلسكم توقعوه هاذ السنة.

بالنسبة للقانون التنظيمي للإضراب، أعطينا أمس مهلة جديدة لبعض المركزيات، ماشي كل المركزيات، أغلبية المركزيات جاوت، الاتحاد العام لمقاولات المغرب جاب، عندنا كذلك ملاحظات ديال مكتب العمل الدولي، أشنو كهدفو من هاذ القانون؟

أولا، ليس لتقييد حق ممارسة حق الإضراب لأنه حق دستوري، بل كما جاء في تدخلكم، السيد المستشار المحترم، وغادي تكون لنا مناسبة لمناقشة التفاصيل ديال هذا النص التشريعي الهام، التنظيمي بالأساس، هو تنظيم العلاقات المهنية وضبط العلاقات المهنية والحقوق والواجبات بما

وفي هذا الصدد، قننا، أولا، بالنسبة لمشروع قانون النقابات، لأن اعتبرهم مرتبطين في العديد من الجوانب ديالهم، قننا وطلب في الواقع من بعض المركزيات النقابية على إعداد مشروع لقانون النقابات المهنية، وسلمناه منذ -تقريبا- سنة للشركاء الاجتماعيين أو الفرقاء الاجتماعيين، وأدلى بعض الشركاء الاجتماعيين بملاحظاتهم ووضعناه في قنوات المصادقة لدى الأمانة العامة للحكومة في 29 أكتوبر 2009.

بالنسبة للقانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب، نفس الشيء قننا بإعداد مسودة مشروع أولي، وسلمناها للشركاء الاجتماعيين، كل من المركزيات النقابية، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، جامعات غرف التجارة والصناعة، واحد المجموعة من المنظمات المهنية الأخرى، ولم نكتفي بهذه الحدود، بل استشرنا كذلك مع مكتب العمل الدولي ولجنة الحريات النقابية في مكتب العمل الدولي.

واليوم يمكن نقول أن النصين الذين تم إعدادهم ونتمنى أن تكون سنة 2011 سنة لإحالتهم على مجلسكم الموقر أنهم مطابقان لكل المعايير الدولية في هذا المجال، بل توصلنا مؤخرا من مكتب منظمة العمل الدولية برسالة تعتبر في حالة إقرار قانون النقابات المهنية كما تم إعداده أن المغرب سيحقق قفزة نوعية على مستوى احترام الحريات النقابية وتنظيم المشهد النقابي ببلادنا.

وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى أن القانون التنظيمي اللي تم إعداده، واليوم ننتظر آخر ملاحظات بعض المركزيات النقابية، توصلنا من البعض والبعض لم تتوصل به، ويجب الإشارة أن القوانين الاجتماعية بصفة عامة في بلادنا جرت العادة أن يتم استشارة الشركاء الاجتماعيين فيها، وهذا هو الثمن ديال الديمقراطية من جانب، وإغناء المشاريع التي نتقدم بها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

احنا وضعنا هاذ السؤال، وكان إحاطة الأسبوع الفارط، واللي كنا كتمنا، السيد الوزير المحترم، أنه يجينا السيد الوزير الأول للإجابة على هاذ السؤال، لأن هاذ السؤال يتعلق بنص تنظيمي نص عليه دستور 1996، وعلاش كنا تلتنا حضور السيد الوزير الأول، باش يزول اللبس، لأن كابين تضارب تصريحات الوزراء، لأن من غير المعقول أن يقوم

وفي هذا الصدد، تم إطلاق مخطط المغرب الرقمي ل 2013، كبزاف ديال المخططات اللي قدمتهم الحكومة، الذي يعتبر مخططا طموحا يؤهل المغرب للاندماج في الاقتصاد العالمي للمعرفة وتعزيز قدراته التنافسية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك حتى تصبح التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال دعامة محورية لتحقيق التنمية الشاملة.

لكن الملاحظ أن تنزيل هذا البرنامج لازالت تعترضه مجموعة من المعوقات، مردها تباطؤ الحكومة في تطبيق الإدارة الإلكترونية لتسهيل المعاملات الإدارية على المواطنين، وكذا عدم اعتماد المقاولات الصغرى والمتوسطة على الوسائل والبرامج المعلوماتية في تعاملاتها، زيادة على التفاوت الصارخ بين مناطق المغرب في هذا المجال.

وأمام هذا التباطؤ وعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء هذا التعثر الحكومي؟ وهل تتوفر الوزارة على تدابير استعجالية، إن لم نقل استثنائية، لتدارك هذا الضعف ولتقليص الهوة الرقمية التي تعرفها بلادنا مع العديد من الدول، خاصة في المجالات الإدارية والاقتصادية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
أولا، إذا سمحتو لي، سنة سعيدة وكل عام وأتم بخير إن شاء الله،
والله يوفقكم ويوفقنا لما فيه خير هذا البلد.

فيما يخص هذا السؤال، احنا كما قلتم الهوة الرقمية حقيقة في المغرب كانية، وذلك الشيء علاش جينا بهاذ المخطط المغرب الرقمي 2013، وحاولنا نعملو الإجراءات اللي غادي يكونوا باش نقلصو من هاذ الهوة في جميع فئات المجتمع، مثلا إذا اخذت في المجتمع أخذت الطلبة، الطلبة عندنا برنامج "إنجاز"، "إنجاز" اللي الدولة كنعطي 85% نتاع الدعم باش يشيرو حواسيب متنقلة والربط بالإنترنت، السنة الأولى استفادوا 15 ألف نتاع الطلبة، السنة الثانية انطلقت هاذي 3 أشهر، خصهم يستفيدوا منها 13500 على طول السنة، استفادوا منها 10874 على البارح، هذا أول برنامج.

البرنامج الثاني، مثلا المراكز نتاع "الولوج"، هاذو يستهدفو المناطق النائية، امشينا بغينا نعملو 400 نتاع مراكز الولوج العمومية للأنترنت في هاذ المناطق هاذي، انطلقنا اليوم 25 اللي موجودة، وقبل من آخر هذا الشهر يكمل غادي يكونوا 50 موجودة، تعطلنا شوية، ولكن مع الأسف هاذيك الشركة اللي كان خصها تجهز هاذ المراكز ما خدماتش بالطريقة اللي

يصون حق الإضراب ولا يضر بالمصالح الاجتماعية - كما قلتم - وكذلك لتأكيد فضاءات الحريات التي تتوفر اليوم في بلادنا.

كذلك أدخلنا بعض العناصر المهمة فيه، مثل التدخل ديال القضاء، القضاء سيصبح بمقتضى هذا المشروع، واحنا نهدف لتشديد دولة الحق والقانون، يتدخل في المراحل ديال ممارسة حق الإضراب، إما بطلب من الأجراء أو النقابة ديالهم أو بطلب من المشغل كذلك لمعاينة الظروف التي يجري فيها ممارسة ذلك الحق إذا كان هناك مشغل الذي مس بجرية الإضراب أو كذلك إذا كانت هناك بعض الأفعال التي تمس بالمقولة أو ذلك الفضاء العمومي.

اللي يمكن نؤكد عليه هنا هو أن هذا النص ليس هدفه تقنين أو كبح الحريات، بل بالعكس استمديناه من خلال الممارسة الفعلية، تاريخ المغرب في هذا المجال غني، ما تواتر كذلك يستمد مقوماته من المبادئ ديال منظمة العمل الدولية، خصوصا الاجتهادات المرتبطة بواحد التقرير جد هام ديال المنظمة اللي هو المبادئ المرتبطة بحق الإضراب، والتي تقول:

- مسألة الإشعار؛

- مسطرة تسوية النزاعات قبل اللجوء إلى الإضراب؛

- احترام حرية العمل بالنسبة لغير المضربين؛

- إقرار توفر نصاب لممارسة حق الإضراب؛

- إقرار حد أدنى من الخدمة؛

- عدم معاقبة الأجير أو موظف لأنه مارس حقه الدستوري.

كل هذه المقضيات هي متضمنة في المشروع، اللي يمكن لي أن أوكد أنه قبل نهاية هذا الشهر سيتم إحالته على الأمانة العامة للحكومة ليأخذ مسطرة المصادقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا على المساهمة.

وننتقل إلى السؤال الموالي، هو موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول مخطط المغرب الرقمي 2013.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

التزمت الحكومة بمناسبة تقديم السيد الوزير الأول للبرنامج الحكومي على مواصلة تحديث الإدارة المغربية والتركيز على قطاع التكنولوجيا للإعلام والاتصال باعتباره إحدى رافعات التنمية في البلاد ديالنا.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الوزير.

هو هاذ الشي اللي قلتو راه المغاربة ما عارفينش هاذ الشي، احنا عارفين البرنامج، هذا برنامج في الحقيقة برنامج طموح، واحنا كعارضة بناءة منخرطين في هاذ البرنامج، وتنساندوكم لأن عارفين القدرة دياكم والعمل دياكم ك مسؤول على هذا القطاع.

إلا بالنسبة إلينا احنا، السيد الوزير، نتلاحظو بأن هاذ البرنامج اللي تيمتد إلى 2013، ولكن لحد الآن لازالت، راه البلاد ديالنا راه باقي تتعاني من اتساع الهوة الرقمية مع مجموعة من الدول اللي مجاورة لنا، لازلنا كذلك في محاربة الأمية المعرفية، وما بالك إلى زدنا باستعمال هاذ التقنيات الحديثة في الاتصال والمعلومات التي تستعملها فئة ضئيلة من المواطنين، وهذا خصنا نعرفو به.

هو، السيد الوزير، منذ مدة والحكومة، أنا نتقول على جميع القطاعات، القطاعات ما شي غير الوزارة دياكم، نتحدث على هذه الإدارة الإلكترونية، لكن لحد الآن احنا نتلاحظو بأن تعثر هذا البرنامج واحنا نتساءل على أشنو هيا الأسباب ديال هاذ التعثر؟

اهضرتو على المقاولات، المقاولات بالنسبة لنا احنا مازالت ما تطورتش، باقية ما وصلات للحد ديال المعلوماتية.

اهضرتو، السيد الوزير، على التعليم، قبل ما نخطو لكم السؤال، أنا سولت واحد المعلم وقلت له كيفاش دايرين مع هاذ الحاسوب في القرى؟ قال لك، السيد المستشار، وراه من نهار صبت الشتا واحنا ما عندناش حتى الطريق فين نمشيو، هاذي 20 يوم و30 يوم التلاميذ باقي ما رجعناش معهم حتى الدروس اللي ما قراوهاش، كيفاش بغيوتنا نشوفو معهم هاذ الشي ديال الحاسوب وديال (les ordinateurs).

إذن خص الحكومة تتحمل المسؤولية ديالها، ما شي غير القطاع دياكم، ولكن الحكومة بأجمعها تتحمل المسؤولية ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

احنا كما قلنا اليوم، حقيقة كايين واحد القطيعة مع اللي كان تيدار قبل في هاذ الإطار ديال الإدارة الإلكترونية، احنا مستعدين باش نعملو واحد اللجنة صغيرة معكم باش نفسرو لكم هاذ الخدمات اللي موجودة.

ولكن فاش تنشاطركم هو هذا ما يعنينيش غير أنا وإياكم، هذا خصو يعني المواطنين، خص المواطنين يستهلكوا هاذ الخدمات، واحنا هاذ

كان خصنا، ولكن قبل من الثاني ديال هاذ السنة غادي نكلو 200 اللي كنا تعاهدنا عليهم في آخر 2011.

المقاولات الصغرى والمتوسطة، خصكم تعرفوا بأن كايين دعم من الدولة نتاع 400 ألف درهم لكل مقاول، الطلبات اللي توصلنا بهم 120 طلب اللي توصلنا منه، أكثر من 95 اللي تيحترموا المعايير دياهم، في حيز الاستفادة تقريبا واحد 25 اليوم راهم يستفيدوا.

التجار الصغار، عندنا أيضا واحد البرنامج باش يستافدوا من 13500 درهم باش يمكن لهم يشيرو واحد (la caisse enregistreuse)، ذاك الحاسوب اللي غادي يمكن لهم باش يكون التدبير أحسن، التخزين أحسن، إلى آخره...

المقاولين الشباب، عندنا اليوم واحد الصندوق نتاع الراسال، عمر هاذ الصندوق نتاع الراسال ما كان، اليوم أكثر من 50 مشروع اللي توصلنا به، 3 اللي تيسستافدوا وغادي يكون الاستفادة أكثر في المستقبل.

إلى اخذنا الإدارة الإلكترونية، هذا يعني بأن جميع هاذ الفئات ولا جميع المناطق تنخمو كيفاش نخلصو من هاذ الهوة الرقمية كما قلتو.

الإدارة الإلكترونية في 2008 فاش انطلقنا مؤشر قياس الحكومة الإلكترونية كان 0,2، في 2010 وصلنا لـ 0,34، علما بأن هذا أكثر من 80% نتاع التحسين، علما بأن مازال احنا بعداد، ولكن خصنا نوصلو لـ 0,8 في 2013.

إلى اخذنا اليوم أشنو عملنا؟ أولا عملنا واحد الحكامة جديدة، اليوم كايين جميع المتدخلين تيجتمعوا ويتحلوا المشاكل، ثانيا واحد الميزانية نتاع 2,2 مليار درهم اللي تخصصت من طرف الدولة.

إذا اخذنا عدد هاذ الخدمات، تعاهدنا باش في 2013 يكونوا 89 خدمة، 24 اليوم موجودة في آخر 2010، وتتعاهدو بأنه قبل من 2011 غادي يكون 16 إضافية، يعني غادي نوصلو لـ 40 على 89 في آخر 2011.

إذا بغيوتو نعطيك بعض... المشكل هو أن ما عندناش الوقت بزاف، ولكن بعض الخدمات اليوم موجودة، كايين البوابة ديال الخدمات اللي تيتوجهوا للمواطنين، بوابة نتاع متابعة التعويضات، كايين إصدار جوازات سفر جديدة، كايين أداء الضرائب المنزلية، وخدمات اللي غادي تيجي، رخصة السياقة والبطاقة الرمادية، النظام المندمج للجماعات، التسجيل في الجامعات عبر الخط، إلخ...

أيضا كايين عدد من الخدمات اللي تيتوجهوا للمقاولات، وهذا أيضا عندي واحد اللائحة اللي يمكن لي نتقاسم معكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

الوزير الأول، عندما نصب الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، حيث أعلن أنه طلب من جميع الوزراء أن يمدوه بلائحة بعدد الرخص والتراخيص والاستثناءات التي منحها وزارتهم، إلا أن التعاطي مع هذا الملف لازال يلفه الكثير من الغموض، وتعتريه حالة كبيرة من عدم الشفافية ومن عدم الوضوح.

لكل ذلك، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي قمت بها لمحاربة اقتصاد الربيع؟ وما الذي يمنعكم من القيام بمبادرة جريئة لتخليص اقتصادنا الوطني من عبء هذا المشكل؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أولا أن أشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم الهام المتعلق بسبل مواجحة اقتصاد الربيع.

وكما جاء في تدخلكم، فلا بد أن أشير أن مباشرة بعد إعطاء جلالة الملك نصره الله توجيهاته السامية الواردة في خطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2008 بخصوص محاربة استغلال اقتصاد الربيع والامتيازات الزبونية، عملت الحكومة على اتخاذ العديد من التدابير العملية التي تهدف إلى مواجحة اقتصاد الربيع، ويمكن القول بأن هذه التدابير تركز على:

1- تحرير القطاعات الاقتصادية؛

2- تطوير المنافسة مع ضبط احترام قواعد السوق؛

3- تقوية الشفافية ومحاربة الامتيازات.

فبالنسبة للتحرير، فيمكن أن نقول أن بالنسبة لتحرير القطاعات المعنية، ففي فاتح يناير - هادي 3 أيام - 2011 تم تحرير قطاع التبغ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على صحة المواطنين، مع التقليل من الاستهلاك من خلال ضبط السعر، وتجدر الإشارة إلى أنه كان من المفروض أن يتم تحرير هذا القطاع منذ سنة 2006.

ثانيا، في إطار التحرير كذلك، وقع تحرير مجال نقل البضائع، وذلك عن طريق تحرير الولوج إلى القطاع واستبدال مسطرة منح الرخص بنظام طلبات العروض، على أساس دفاتر تحملات وفق شروط شفافة، تتيح تكافؤ الفرص والتنافس الشريف.

الخصيلة هادي استوعبناها اليوم، وتنقلو بأن خصنا نشوفو كيفاش نجبرو واحد القنوت أخرى غير مباشرة باش يشجعوا المواطنين باش يستهلكوا هاذ الخدمات اللي موجودة على الخط اليوم، وغادي تشوفونا في هاذ الأسابيع المقبلة أو الشهور المقبلة، تنتحركو في هاذ الاتجاه باش الناس يستعملوا هاذ الخدمات.

أيضا عندنا واحد الرؤية أخرى، هو هاذ 89 خدمة اللي اهضرت عليها، خدمة وازنة وتتطلب بزاف الوقت وتتطلب بزاف ديال الجهود والموارد المالية الكافية باش تكون موجودة.

كايضا خدمات اللي يمكن لنا نقولو بأن يمكن لها تساعد المواطن، وهي ماشي ثقيلة بزاف باش ما خصهاش الوقت باش تدار بزاف، هاذو أيضا من واحد التوجه اللي عاد اخذينه أخيرا باش نشوفو كيفاش نعملو عدد من هاذ الخدمات في الشهور المقبلة. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى السيد الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية حول سبل مواجحة اقتصاد الربيع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

زميلاتي المستشارات،

زملائي المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

تواجه التنمية الاقتصادية ببلادنا مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تؤثر سلبا على ديناميتها، وتفرض ضرورة إيجاد حلول عاجلة لها من أجل إرساء أسس متينة للنهوض بالاقتصاد الوطني وجعله قادرا على مجابهة المنافسة التي يفرضها الانفتاح والعولمة.

ومن بين أهم المظاهر السلبية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، انتشار اقتصاد الربيع على مستوى واسع، من خلال نظام الرخص والامتيازات، مما يضيع على بلادنا فرصا كثيرة ومبالغ كثيرة كذلك، وتنجم عنه العديد من الاختلالات الناتجة عن عدم تكافؤ الفرص في المجتمع.

وعلى الرغم من الإرادة السياسية التي عبر عنها جلالة الملك، عندما دعا في عدد من الخطب الملكية السامية، دعا الحكومة إلى محاربة هذا النوع من الاقتصاد، في ثلاث خطابات لجلالة الملك، دعا الحكومة ووجه الحكومة في اتجاه محاربة هذا الاقتصاد، وكذلك من خلال كلمة السيد

امتياز، علاش؟ لأن الضيحة مزيانة، نفضهم هاذوك الناس، إذا حشمو على عرضهم راه غادي يردوا الامتياز للدولة، إلى ما حشموش هادي هضرة أخرى.

إذن لا بد من أن تقوم الحكومة بهاذ الموضوع، نشرهم، فلان راه عامل ولا فلان قائد ولا فلان باشا ولا هذا كذا، عندو كريمة ولا عندو كذا ونفضه، علاش؟ لأن لا يعقل أن كئشوفو احنا عندنا طلبة، عندنا أجيال وأجيال اللي كئشون يوميا تتظاهر أمام هذا البرلمان، اللي كئشوفو هذا البرلمان الذي لا حول ولا قوة له، كل نهار كئشواهروا أمام البرلمان، وكعطيوا امتيازات اللي هي خطيرة جدا وكئشوفو هاذ الشباب العاطل ذو الشهادات، ذو الكفاءات العالية، وكئشوفوهم يتظاهروا، وكئشوفوهم في هاذ المشكل.

إذن لا بد أن تقطع مع هذه السياسة، وتقطعوا معها بهذه الطريقة، لأن ولو كئشروا واحد العدد ديال الإشكاليات خص تمشيو للموضوع فعلا، هذا عندو كريان، هذا عندو كذا، هذا عندو كريمة، أكرى ورقة، (petit taxi) في الرباط ولا عندي في الجماعة ماليها في الرباط، إلى امشيتي لتازة ماليها في تازة، إذن هذا هو الموضوع الخطير جدا اللي الناس المغاربة في الواقع اللي كئشون من الحكومة أن تطبق تعليقات جلالة الملك في هذا الموضوع وتقطع دابا من يتعامل بهاذ الاقتصاد ديال الربيع الذي هو يؤثر على اقتصادنا ويؤثر كذلك على السلم الاجتماعي ديال المغرب. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على اقتراحاته. أنا بغيت نقول في هذا الإطار، أولا الهدف أظن أننا ندخلو في عهد الشفافية وندخلو في إطار محاربة اقتصاد الربيع بكيفية عميقة، وليس فقط بسحب رخصة لإعطائها لشخص آخر، الهدف الأساسي وهو أن نعمل على أن تكون هنالك حذف تلك الرخص واستبدالها بدفاتر تحملات وفق شروط مضبوطة من أجل أن يكون هنالك تتبع من طرف الجميع، وهذا التوجه اللي ماشيين فيه، وبالتالي سيكون عن قريب إعادة النظر في القانون ديال الكاريارات والرمال اللي تكلمتو عليه، وكذلك بالنسبة للطاكرسيات وبالنسبة كذلك للنقل المزدوج كذلك كابين واحد الدراسة اللي تشتغل عليها وزارة الداخلية مع وزارة النقل باش نعيدو النظر في هاذ الكيفية اللي تشتغلو بها في الماضي. وشكرا.

بالنسبة للمنافسة، فكما تعلمون، تم تفعيل مجلس المنافسة من أجل ضمان تطبيق قواعد السوق ومحاربة المنافسة غير الشريفة والهيمنة على السوق وكذا الرفع من العقوبات في إطار قانون حرية الأسعار والمنافسة اللي صادقتو عليه السنة الماضية.

أما بالنسبة للنقطة الثالثة التي تتعلق بالشفافية ومحاربة الامتيازات، في هذا الإطار تم وضع مرسوم جديد من أجل إصلاح الصفقات العمومية وإعطاء شفافية أكثر بالنسبة لتلك الصفقات.

بالنسبة لمحاربة الامتيازات، فوضعت اللجنة الوزارية التي تشتغل تحت إشراف السيد الوزير الأول على حصر لأئحة التراخيص والاستثناءات التي تمنحها المصالح الوزارية المعنية، وكذا تحديد المعايير الدقيقة من أجل ضبط شروط تخويل الرخص، وكما في هذا الإطار تم وضع المنشور الذي أصدره السيد الوزير الأول بخصوص استغلال المقالع ومراقبتها، وذلك بتاريخ 14 يونيو 2010.

ولا تفوتني كذلك الفرصة دون أن أذكر بالإصلاح الذي تنكب عليه وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة بخصوص أسواق الجملة، وستواصل الحكومة معالجة الاختلالات المسجلة واتخاذ جميع التدابير القانونية والمؤسسية والتحسيسية من أجل أولا هاذ المقاربة الشمولية للانخراط في هذا الورش الإصلاحية الهام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للأستاذ التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

في الواقع جوابكم أعطانا في الواقع فكرة على أن الحكومة دارت واحد العدد من المبادرات، مبادرات كثيرة جدا، ولكن في الواقع، أنا كئشرو معك في الواقع، في الواقع الناس ملي كئشروا على الامتيازات كئشرو على الكاريانات، كئشرو على الكريمت، كئشرو على الكريمت ديال الطاكرسيات، كئشرو على واحد العدد ديال المسائل اللي الشعب المغربي كئشوفها، لماذا؟ لأن ليس من المعقول وليس من المنطق وليس من اللائق في مملكة محمد السادس على أن وزير أو لا برلماني أو لا مسؤول حكومي كئشرو على شأنه أن يدخل في إطار هاذ اقتصاد الربيع، عيب باش يكون وزير عنده شركة كئشرو الرملة ولا كئشرو هذا، عيب يكون وزير عنده كريمة ديال كار، عيب وزير يكون عنده كذا، عيب، إذن هذا هو الموضوع.

إذن الموضوع ديال محاربتة، عندما قلنا أن جلالة الملك قال أنه خصنا نحاربو هاذ الشيء، خصنا نحاربوه، وغادي نقول لكم واحد القضية باش نحاربوها سهلة، احنا كئشرو منكم، السيد الوزير، في إطار الشفافية اللي نتقولوا، احنا غير اكتبوا لنا في جرائد، في شي جرائد وطنية جميع الشخصيات النافذة اللي عندهم كريمة ولا عندهم امتياز، فلان وزير عنده

أود بالمناسبة أن أذكر بأن مجلس المنافسة تم إحداثه في سنة 2001، ولكن مع الأسف بقي مجمدا إلى غاية يناير 2009، حيث تم تفعيله من طرف هذه الحكومة، واليوم نتحدث بالتالي عن تجربة لم تكتمل بعد سنتها الثانية، عندها فقط سنتين، وبالتالي من الصعب تقييم تجربة ديال مجلس المنافسة على ضوء هذه التجربة الفتية.

ولكن رغم ذلك، يمكن القول بأن هذا المجلس لعب دورا مهما، حيث أنه قام بنشر ثقافة المنافسة عن طريق تنظيم عدد من المحاضرات والندوات الوطنية والدولية، الرد على طلبات الرأي والإحالات، حيث توصل المجلس ب 12 ملفا، قام المجلس بدراستها وتقديم الرأي بخصوصها إلى المعنيين بالأمر، من بين هذه الاستشارات هناك 5 استشارات مقدمة من طرف السيد الوزير الأول، و7 استشارات مقدمة من طرف المهنيين، غرف التجارة أو الجمعيات، كما قام كذلك المجلس بعدة دراسات مهمة في هذا المجال.

ويمكن القول بأن لدعم هذا المجلس، وحتى يقوم بدوره المنوط به، تم تمكينه من الموارد البشرية والمادية الضرورية، حيث استفاد المجلس من الإمكانيات التي أتاهها برنامج التوأمة في مجال المنافسة، الذي كان يجمع وزارة الشؤون الاقتصادية والعامرة ووزارة الاقتصاد والتكنولوجيات الألمانية، والتي اشتمل على عدة دورات تدريبية لفائدة أعضاء وأطر المجلس. هنا غادي نذكر بأن الوزارة خصصت برامج للمجلس في برنامج التوأمة سالف الذكر قبل أن يفعل هذا المجلس.

إذن احنا في إطار البرنامج الحكومي اعتبرنا أنه من الضروري أن تقوي المجلس بإدراجه في هذا البرنامج ديال التوأمة قبل أن يتم تفعيله، ومع ذلك فأنا متفق معكم بأن لا يمنع من القول بأننا قد فتحنا ورش في هذا الإطار من أجل تقييم هذه التجربة، وتقوية سلطة المنافسة ككل وإعطائها الوسائل اللازمة للقيام بدورها، خصوصا وأن بلادنا مقبلة على التبادل الحر، سوق التبادل الحر الكامل، إن شاء الله في مارس 2012 مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم يتحتم علينا ضبط قواعد السوق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

قبل مواصلة عملنا في هذه الجلسة الدستورية، أستسمح الإخوة والأخوات السادة المستشارين والسادة أعضاء الحكومة بأن أخبرهم بأنه يتواجد معنا بمنصة الزوار السيد Oliviero Diliberto الأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي الذي يقوم بزيارة لبلادنا، وتم استقباله أمس من طرف السيد رئيس مجلس المستشارين ومن طرف فريق التحالف الاشتراكي، والسيد Oliviero Diliberto أمين عام لحزب الشيوعيين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني موجه أيضا لكم حول صلاحيات مجلس المنافسة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة من أجل تقديم السؤال.

السيد المستشارية المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارية المحترمة،

السيد الوزير، لقد شكل إحداث مجلس المنافسة حدثا على درجة كبيرة من الأهمية، حيث جاء استجابة لمطالب ونداءات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وللإكراهات الجديدة لاقتصاد السوق الذي يحث على التنظيم والتخليق للهبوض بالنسيج السوسيو-اقتصادي الوطني، وخلق الشروط الملائمة من أجل إقلاع حقيقي لمختلف القطاعات ضمانا للتنوع في العرض والجودة في المنتوجات بأثمان معقولة والحد من الممارسات المنافية للمنافسة.

السيد الرئيس، إلا أنها مع الأسف أبانت هذه التجربة عن قصور الإطار القانوني المنظم لهذه المؤسسة، مما يحول تمكينا من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها واختزال دورها من الاستشارة وإبداء الرأي فقط. لكل هذه الاعتبارات، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير الكفيلة بتعزيز صلاحيات مجلس المنافسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارية، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في البداية أود أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على تفضلهم بطرح هذا السؤال.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة المستشارة على تعقيبيكم. أنا أريد أن أوضح هنا أن ما جاء في تعقيبيكم هو يتعلق فقط بالدور الاستشاري للمجلس، ولكن ينبغي القول هنا بأن ننسى أو نتناسى أن هنالك سلطة المنافسة، هاذ سلطة المنافسة مكونة من طرف السيد الوزير الأول، مكونة من طرف مجلس المنافسة الذي يعطي استشاراته ومكونة من الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول من خلال مديرية المنافسة والأسعار التي تقوم بالأبحاث الميدانية في مجال المنافسة، وبالتالي هاذ سلطة المنافسة ككل لها جميع الصلاحيات التي عند جميع سلطات المنافسة التي كائنة في دول العالم كلها، لا من خلال العقوبات ولا من خلال العقوبات الجزرية ولا من خلال كذلك القضاء الذي يلعب دورا أساسيا في هاذ الإطار، هنالك تكامل في إطار هاذ سلطة المنافسة.

وبالتالي القول بأن مجلس المنافسة أو سلطة المنافسة ليست لها صلاحيات هذا خطأ، سلطة المنافسة لها كل الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها الكامل من أجل مواجهة أي مضاربة أو منافسة غير شريفة، ولذلك تقوم بعدة دراسات ميدانية وتقوم كذلك بافتحاصات تنافسية وهنالك كذلك في ميدان معين هنالك دراسة ميدانية تحت الرقابة دبال القضاء حتى تتوصل كذلك إلى العقوبات الإدارية والعقوبات كذلك القضائية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية حول تفعيل البرامج المسطرة لإنجاز "رؤية 2015" الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد المفيد، إبراهيم الحب، أحمد بنيس، توفيق كميل، محمد القندوسي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السي إبراهيم الحب.

المستشار السيد إبراهيم الحب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم، بلورت كتابة الدولة في الصناعة التقليدية إستراتيجية وطنية للصناعة التقليدية، المستمدة من "رؤية 2015" تهدف إلى:

- تعزيز مكنتسبات القطاع من خلال حملته الثقافية والفنية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للصناعة التقليدية؛

- وضع سياسة جديدة للتنمية مندمجة للمساعدة على انبثاق جديد لإنتاجات الصناعة التقليدية المدبعة لتؤرخ لمغرب قوي بأصالته وحضارته وتراثه الضاربة في أعماق التاريخ.

السيد كاتب الدولة المحترم،

الإيطاليين ووزير سابق ورئيس فريق برلماني سابق بالبرلمان الإيطالي وناطق رسمي حاليا باسم فيدرالية اليسار بإيطاليا.

ونغتم هذه الفرصة لننوه بالمواقف الإيجابية للسيد Oliviero Diliberto تجاه بلادنا، وخاصة دعمه لوحدة المغرب الترابية ودعمه الواضح لمقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب لمجلس الأمن.

باسمكم جميعا أرحب به مرة أخرى، وأتمنى له مقاما طيبا ببلادنا، وأشكره جزيل الشكر.

نستأنف عملنا بإعطاء الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل التعقيب على السؤال المتعلق بصلاحيات مجلس المنافسة.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذا الجواب التي اعطينونا، احنا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبره غير مقنع، مع كل الأسف غير مقنع، وهذه المسائل التي أنجزها مجلس التنافسية المهم احنا ما عارفينهاش.

كما أن إحداث مجلس المنافسة جاء استجابة لنداءات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وكان هناك هدفين لإنشاء هذا المجلس الممثلين في البعد الاجتماعي والاقتصادي وضمان الجودة، إلا أنه مع الأسف أبانت هذه التجربة عن تصور كبير ومجمود في مواجهة مظاهر الاحتكار والارتفاع المتزايد للأسعار، ولم يتم تحقيق النتائج المرجوة من تأسيسه، لاسيما في مجتمع يعرف استفحالا للفسح والرشوة، ولم يتمكن من ضبط التنافسية بين القطاعات المنتجة.

وكذلك لقد فشل هذا المجلس لكونه يفترق إلى الصلاحيات التقريرية على غرار ما هو معمول به في باقي المؤسسات التي تبنت هذا التوجه، وأيضا لقد فشل هذا المجلس في تحقيق حكامه اقتصادية شفافة، تتطلب آليات للردع والجزر، وكذلك يفترق للقانون الذي يحدد الصلاحيات، فمجلس المنافسة أضحي متجاوزا وغير ذي جدوى لأنه مفرغ من الأساس، والأساس، السيد الوزير، هو الدور الإلزامي لمقرراته.

لنا وجب على الحكومة تفعيل دور هذا المجلس بتعديل قانونه في اتجاه إعطائه الإلزامية لمقررات هذا المجلس، كما هو معمول به في المجالس المشابهة في دول الإتحاد الأوروبي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، السيد الوزير لكم الكلمة للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعام:

تم انطلاق تقريبا 395 ورش وبرنامج عمل يتم العمل عليها الآن، وتشمل كل مكونات سلسلة الإنتاج، تم إبراز 7 ديال الفاعلين المرجعيين من أصل 15 كهدف إستراتيجي، ويتم الآن العمل على انتقاء فاعلين مرجعيين آخرين.

تم تفعيل 5 ديال المخططات الجهوية، في حين يتم الإعداد في هذه السنة ديال 2011 انطلاق 12 مخطط جهوي آخر، وبالتالي غادي نسبقو الهدف اللي كان ب4 سنوات لأنه كان في 2015.

رقم المعاملات، وهي الأرقام اللي نتكلم في حقيقة عن نفسها، وصلنا في 2009 ل14,19 مليار ديال الدرهم، أي بزيادة ديال 14% مقارنة مع سنة 2008، إذا عرفنا أن سنة 2009 كانت سنة أزمة، ولكن رغم ذلك كايين ارتفاع ديال 14%.

رقم المعاملات ديال الصناع فرادي، مداخيلهم ارتفعت ب13.5%، مداخيل المقاولات الصغرى ارتفعت ب14,5%.

ما بين 2007 و2010 تم خلق 345 مقالة جديدة، في حين أن الهدف الإستراتيجي في أفق 2015 كان هو 300 مقالة، يعني تجاوزنا الهدف ديال 2015 ب5 سنوات قبل.

فيما يخص كذلك تحسين جودة المنتج وتطويره، تم إعداد عدد من التصاميم الجديدة.

فيما يخص البنية التحتية، تم تأهيل 13 ديال المجمعات، تم إحداث وترميم وتجهيز 11 ديال قرى الصناعة التقليدية، تم إحداث وتهيئة 5 مناطق ديال الصناعة التقليدية، إضافة بطبيعة الحال إلى إحداث مدينة الصناعة التقليدية بالمحطة الصناعية ديال السعيدية.

2009 كذلك عرفت التوقيع على عقد برنامج لإعطاء الانطلاقة لتأهيل الزريبة المغربية، والتي بدأت النتائج الأولى تشوفها، نلمسها سنة 2009، حيث كسرنا ذلك المنحنى ديال الهبوط، والآن الحمد لله ارتفعت ب3%.

2009 كذلك عرفت انطلاقة البرنامج الاستعجالي ديال التدرج المهني اللي تخصصت له واحد الغلاف المالي ديال 450 مليون درهم. كذلك سنة 2009 عرفت انطلاقة ديال واحد البرنامج كبير ديال تحدي الألفية اللي تخصصت له 111 مليون دولار.

كذلك هناك برنامج خاص بكل ما يتعلق بتحسين ظروف عمل الصناع التقليديين، وهنا أعطينا انطلاقا لتجربة نموذجية تتعلق بمدينة آسفي، وخاصة حي الخرف.

كذلك كانت هاذ السنتين أو الثلاث سنوات ديال الانطلاقة ديال "رؤية 2015" سنة حافلة بخصوص الترويج والإنعاش، وعرفت حضورا متميزا للصناعة التقليدية المغربية في أرقى المنابر العالمية.

لإنجاح هذه الإستراتيجية، بادرتم إلى اعتماد برامج جديدة من أجل بلورة هذه الإستراتيجية على أرض الواقع من خلال:

- التنمية والتهييء للمقاولات الصغرى والمتوسطة لأجل رفع إنتاج العمل على تحسين دخل الصناع التقليديين؛

- اعتماد سياسة تسويق جديدة عبر ترويج المنتج؛
- اعتماد مقاربة القرب الحقيقي عبر زيارتكم الميدانية المعتمدة من شرق المملكة إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها ووسطها من أجل استنهاض الحرف التقليدية القديمة.

السيد كاتب الدولة المحترم،

كان من البديهي أن تعملوا، أمام أهمية هذه الإستراتيجية، على اللجوء إلى سياسة تواصلية مؤسسية كبرى وعميقة التي نفتخر أنها الأولى من نوعها من أجل بلورة هذه الإستراتيجية في موعدها المحدد من خلال اعتماد برامج متعددة، كعارض والصالونات والتظاهرات الدولية والمحلية والحملات الإشهارية حول حرف المغرب، والحملات التحسيسية حول الصحة والسلامة لفائدة الصناع التقليديين أو من خلال البرنامج الناجح والمتميز ل"صنعة بلادي" الذي يهدف إلى رد الاعتبار للصناع التقليديين والتشجيع على التجديد والابتكار في هذا المجال.

السيد كاتب الدولة المحترم، سؤلنا حول تقييم عمل هذا البرنامج والسبل الكفيلة للرفع من وتيرة عملها لبلورة رؤية في وقتها المحدد؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، والذي في الحقيقة يحمل في طياته كذلك عدد من عناصر الجواب.

إستراتيجية "رؤية 2015" تهدف إلى خلق 115 ألف منصب شغل، تهدف إلى الرفع من مستوى الصادرات إلى 7 ملايير ديال الدرهم، إلى الرفع كذلك من رقم المعاملات إلى 24 مليار ديال الدرهم، إلى غير ذلك من المحاور.

ماذا تم إنجازها؟ ما هو التقييم الموضوعي لحد الساعة، ونحن في منتصف الطريق؟

تم تفعيل كل مقتضيات العقد البرنامج، هي 46 مادة، مادة واحدة فقط تم حذفها في لجنة القيادة، وهي المتعلقة بالمجلس الأعلى للتكوين المهني في الصناعة التقليدية تفاديا للازدواجية مع آليات وهيئات موجودة.

في الجواب ديالي لم أتطرق إلى واحد النقطة، ولكن فقط بغيت كذلك أن أشكركم على دعمكم، لأن مثل هذا الدعم هو اللي غادي يشحن العزائم وغادي يخلينا كذلك نزيدو في الحماس ديال جميع الفاعلين باش نوصول للأهداف.

واحد الورش أساسي بالنسبة لبلادنا بالنسبة للصناعة التقليدية هو المحافظة على الحرف المهتدة بالانقراض، هذا ورش كبير، ورش مهم اللي نتعاملو معه واخترنا واحد المقاربة لا تقتصر فقط في مقاربة اقتصادية أو المردودية المالية والاقتصادية، ولكن تجاوزنا ذلك إلى مردودية تاريخية، مردودية ثقافية، مردودية تراثية، وهاد التعامل هذا هو اللي خلانا الحمد لله أننا انطلقنا في هاد البرنامج، والعديد من الحرف الآن تم تدوينها، وبالتالي يمكن أن نطمئن على الحفاظ عليها مستقبلا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي يتعلق بمدى إمكانية استفادة الصناع التقليديين من مشروع الحرفيين بنجلىق، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

في إطار التوجيهات الملكية السامية للحفاظ على البيئة من التلوث، ووعيا من الحكومة بأهمية هذا القطاع الحيوي الهام، اتخذت العديد من الإجراءات القانونية والتدابير الاحترازية على كافة الأصعدة للحفاظ هذا على الكتز، نظرا لطبيعته الحيوية والمرتبطة ارتباطا وثيقا بصحة الإنسان، زيادة على الحملات التحسيسية التي قامت بها الوزارة الوصية بتنسيق مع غرفة الصناعة التقليدية لجهة فاس-بولمان ومع السلطات المحلية والجماعات الحضرية لتثمين مبادرة مجموعة كبيرة من الصناع التقليديين ومساعدتهم على اقتناء بقعة أرضية خارج المدار الحضري بالحلي الجديد بنجلىق لبناء حي حرفي يجمع كافة الصناع التقليديين المزاولين لصناعة الزليج والأواني الفخارية.

وتجنبنا لإلحاق الضرر بالساكة والطبيعة، ثمن الكل هذه المبادرة وساهم إلى جانب هؤلاء وسخاء صندوق الحسن الثاني بمليار و200 مليون لدعم هذا المشروع، وأسند لمؤسسة العمران أمر تجزئته والدفع به من أجل إخراجه إلى حيز الوجود، كما لا ننكر مجهود وزارة التجهيز والنقل التي ساهمت بدورها وخصصت 700 مليون لتهيئة البنية التحتية، وخاصة الطريق للربط بهذا الحي.

كذلك هاد السنين الماضيتين اشتغلنا على الجانب المؤسساتي، والحمد لله المجلس الموقر ديالكم صادق وصوت على القانون ديال إصلاح غرف الصناعة التقليدية.

كذلك كان الاشتغال معكم ومع رؤساء غرف الصناعة التقليدية بخصوص مشروع قانون تنظيم الحرف، وكذلك يتم تعميم سجل الصناع التقليديين، ولكن ليس كله وردني، هناك واحد النقطة اللي مازال تحز في قلبنا جميعا، ونتمنى إن شاء الله أننا كلنا نتكاتف جهودنا، وهو ما يتعلق بالتغطية الاجتماعية، وأقول بكل صراحة لحد الساعة لم ننجح بعد في هذا الورش، في هاد البرنامج، نتمنى إن شاء الله ننجح فيه، لأن هناك واحد اللجنة وزارية تشتغل على ذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار هل لكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد إبراهيم الحب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير على جوابكم الشافي والكافي، بعملكم الميداني الذي تقومون به من أجل إرساء سياسة جديدة للنهوض بوضع الصناعة التقليدية من خلال الأوراش التي فتحتموها في كل مكان. إن الدينامية التي زرعت في القطاع باعتمادكم سياسة القرب الحقيقي من خلال الزيارات الميدانية إلى مختلف الأقاليم والجهات النائية وسياسة تعميم بناء مراكز خاصة بالصناعة التقليدية، كالفقرى والمجمعات.

السيد الوزير المحترم،

إستراتيجية 2015 مشروعا نموذجيا وطموحا له انعكاسات إيجابية، كمهنيين بصفة خاصة، ويعمل على إيجاد فرص شغل جديدة، لذا فإن هذه الإستراتيجية اليوم، بالإضافة إلى البرنامج الناجعة والمهمة التي أعلنتم عنها صناعة بلادي، المطلوب منكم، السيد الوزير، إبداع برامج أخرى مواكبة للصناع التقليديين.

و كما تعرفون، السيد الوزير، هاد صنعة بلادي لعبت واحد الدور مهم داخل قطاع الصناعة التقليدية، لأن بكل صراحة أن هناك واحد العدد ديال الشبان اللي هما كلهم كيتجهوا إلى قطاع الصناعة التقليدية باش يستمروا فيها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيد الوزير هل لكم ردا على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد كاتب البوالة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة

التقليدية:

الأخت والإخوة المستشارون المحترمون،
السادة الوزراء،

كنشكرو السيد الوزير على مداخلته. فيما يخص المحاضر التي هي موقعة من طرف الإخوان ديال اللجنة الاستشارية، هي موجودة حقيقة، ولكن أظن، السيد الوزير، أن المشروع مدشن من طرف صاحب الجلالة، التأخير كين، وتأخير كبير، ولكن علاش وقع هاذ التأخير؟

أولا، لماذا تختارت هاذ اللجنة؟ تختارت للوقوف على جميع المشاكل باش يستأفد جميع الصناع، وبالتالي يتم الاختيار بعض المعايير من طرف اللجنة - في تحيين الصناع- التي كان يرأسها السيد المندوب الجهوي، لأنه بعض المستفيدين لا علاقة لهم أولا بالحرفة.

ثانيا، أضيف أن بعض الموظفين ديال الوزارة استفادوا من هاذ البقع، هاذي نسلها، مما أدى إلى نهاية البقع المبرجة في التصميم، وبالتالي، بدون ترحيل هناك مشكل الذي سوف يعوق النهوض بقطاع الصناعة التقليدية أولا، وبالبيئة ثانيا، وبالتالي سوف لن تكون الاستفادة من هذا المشروع لحرفيين حقيقيين إلا بعد سنوات طوال، وإذا كان هناك شطر ثاني.

المشكل الآن، والهدف الأساسي لهذا المشروع هو الحد من التلوث، وإذا بقينا على هذا الحال، فسوف لن تكون جدية للمخطط الجهوي ولإستراتيجية الصناعة التقليدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد كاتب البولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

اسمحوا لي السيد الرئيس، أعتبر هذا الكلام خطير، لما يتهم موظفون بأنهم استفادوا، وأنا عندي واحد المحضر ديال اجتماع يوم 2006/01/07 ديال اللجنة التقنية الاستشارية، والتي كانت مسؤولة على هاذ العملية، وفيها التوقيع كذلك ديال الشخص الذي قام بالتعقيب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

اسمحوا لي، قبل أن نستمر في جلستنا، أن أرحب باسمكم، السادة الوزراء، السادة المستشارون، بتلامذة ثانوية محمد بن زاكور الإعدادية بتارة، وأتمنى لهم التوفيق في مسارهم الدراسي، وأشكرهم على هذه الزيارة لمؤسستهم، مجلس المستشارين.

لكن تبدو تخوفات بعض الحرفيين من عدم إمكانية استفادتهم من هذا المشروع الحرفي الهام، ويتساءلون عن الطريقة والكيفية والمعايير المعتمدة لتسجيل كافة الحرفيين وتعميم استفادتهم من هذا المشروع. لنا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الضمانات المتوفرة لتعميم الاستفادة من هذا المشروع الحرفي على كافة الحرفيين؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب البولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

يظهر لي هاذ المشروع راه قديم بزاف، وهاذ المشروع هذا بدأ في 94 فاش التعاونية ديال الزلايجية أخذت الأرض، وفي 2004 تمت الاتفاقية، وتماك كانت واحد اللجنة استشارية والتي اشتغلت ووضعت المعايير، وكانت في الأول واحد 155 بقعة، تزايدت عليها 144 بقعة، واستفادوا الصناع التقليديين، والآن 60 منهم راه تيبني، وهاذيك المعايير اللي تدارت ذاك الوقت كلها مدونة، والمحاضر عندي موجودة وموقعة حتى من أحد البرلمانيين الموجودين معنا هنا، وبالتالي يعني المشروع قابط طريقو، والحمد لله اللي قبط طريقو رغم صعوبته الكبيرة، لأن كانت الإشكالية كبيرة ديال الوعاء العقاري، لأن الوعاء العقاري كان فيه إشكالية، خاصة أن واحد 7 ديال الناس المنتمين لتلك التعاونية توفوا الله يرحمهم، وبالتالي عقدت الأمور لأن كين كذلك الورثة إلى غير ذلك.

ولكن تكاتف الجهود والشفافية والجدية، وهذه مناسبة باش نقولها، الدور الكبير جدا اللي لعبه الوالي ديال جهة فاس-بولمان، اللي كان عنده دور كبير في مواكبة تدبير هذا الملف اللي سنين وسنين وهو معطل، ولكن الحمد لله في السنوات الأخير عرف واحد التسريع ديال الوتيرة، وبالتالي الصناع راهم يشتغلون الآن، 60 ورشة راها تبنى، ولما غادي نوصلو لواحد النصف (50%) ديال تميمين هذا المشروع هذا، ذيك الساعة غادي نفكرو كذلك باش ربما - دائما مع هذه التعاونية- باش نشوفو إمكانية ديال اقتناء أراضي أخرى مجاورة باش يمكن يستفيد صناع تقليديين آخرين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة، الأستاذ المستشار المحترم.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

من كون أحد بنوده تشير إلى أن السيد وزير العدل ينبغي أن يزود تلك المحكمة العليا بكافة الموظفين، من إداريين وتقنيين وكافة الوسائل للقيام بعملها. وهذه المحكمة العليا هي التي تخص طبقاً لشروط محددة في القانون التنظيمي، التي خاص بمحاكمة الوزراء، ويتشكل نصفها من القضاة الممارسين ونصفها منتخبون من المجلسين معاً، مجلس النواب ومجلس المستشارين. وبطبيعة الحال من واجبنا كسياسيين أن نتساءل، لماذا لم يفعل هذا القانون على أرض الواقع لتكتمل منظومة المؤسسات التي تدافع عنها هذه الحكومة ومن قبلها الحكومات السابقة، والذين نحن مؤتمنين في إطار مهامنا التشريعية والرقابية أن ننبه الحكومة كلما كان هناك تأخير؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الرئيس. أرحب باسمكم بالسيد وزير العدل، وأعطيه الكلمة للإجابة عن السؤال المتعلق بتفعيل قانون المحكمة العليا الخاصة بمحاكمة السادة الوزراء، تفضلوا السيد وزير العدل.

السيد محمد الناصري، وزير العدل:

شكراً السيد الرئيس. حضرات السيدات والسادة المستشارين الأفاضل، أشكر السادة المستشارين على تفضلهم بإلقاء هذا السؤال، وإن كنت قد استغربت من طرحه.

تعلمون، حضرات السادة والسيد المستشار بصفة خاصة، بأنه بعد المراحل التي تفضل السيد المستشار بالإشارة إليها، وبعد أن عرض النص المتعلق بهذه المحكمة، التي هي محكمة تحاكم الوزراء على الأفعال التي يجرها القانون إما جنائيات وإما جنح، فإن المجلس الدستوري بعد أن أحيل عليه النص الجديد المنتج، صرح بأن النص بأكمله مطابق للدستور، سواء مقتضيات التي سبق له أن درسها أم المقتضى الجديد الذي عرض عليه فيما بعد، وأحال الأمر على السيد الوزير الأول، وإثر ذلك صدر ظهير عن جلالة الملك أمر بتنفيذ هذا القانون التنظيمي، وأمر بنشره في الجريدة الرسمية. إذن، أذكر فقط للمعلومية بأن هذه الهيئة الدستورية لها أربعة أجهزة، لها جهاز الحكم مكون من قضاة ومنتخبين ورئيس معين بمقتضى ظهير، نصف هؤلاء القضاة ينتخبون من قبل مجلس النواب والنصف الآخر من قبل مجلس المستشارين، ولجنة التحقيق، هذه اللجنة كذلك تعيينها يتم بالانتخاب، نصف من مجلس النواب ونصف من مجلس المستشارين، ورئيس هذه اللجنة يعين بمقتضى ظهير، ثم النيابة العامة تكوينها معلوم لأنها مكونة من الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى ومن الهامي العام الأول لدى المجلس

باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة المباركة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل حول تفعيل قانون المحكمة العليا الخاصة بمحاكمة الوزراء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم وشرح السؤال، السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الزميلات والزملاء المستشارون،

لقد ارتأينا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن نتقدم بسؤال يتعلق بالمحكمة العليا الخاصة بمحاكمة الوزراء، وذلك إيماناً منا بأن المغرب في العهد الجديد عرف تطوراً كبيراً، وخاصة في العشرية الأخيرة في العهد الجديد، عهد الملك محمد السادس نصره الله، وذلك لتقوية دور المؤسسات، وكذلك إرساء المؤسسات والتطبيق السليم للدستور، من أن القانون فوق الجميع، وكذلك المساواة بين الناس أمام القانون ولا أحد فوق القانون.

وفي هذا الإطار، هناك الدستور المغربي الذي ينص على أنه ينبغي أن تتقدم الحكومة بنص تنظيمي، يتعلق بتنظيم وتحديد اختصاصات وسير المحكمة العليا الخاصة بمحاكمة الوزراء المشار إليها في الدستور.

وبطبيعة الحال، الحكومة كانت متجاوبة إيجابياً في العهد الجديد مع هذا المقتضى الذي كان حبرا على ورق في الدساتير السابقة، وفي سنة 2004 جيء بمشروع قانون تنظيمي إلى البرلمان ونوقش في المجلسين وصدق عليه، وذلك موازاة مع قانون الحصانة البرلمانية، وبما أنه قانون تنظيمي فقد أحيل على المجلس الدستوري بمعية قانون الحصانة البرلمانية الذي كان قانوناً عادياً، فصادق المجلس الدستوري على الأول - أي قانون الحصانة البرلمانية - وأمر بنشره في الجريدة الرسمية ودخل حيز التطبيق.

بينما لاحظ أن هناك بعض المقتضيات الخاصة بالمحكمة العليا لمحاكمة الوزراء وعدم مطابقتها للدستور، فأرجع ذلك القانون التنظيمي إلى السيد الوزير الأول أي الحكومة، وبقي مع الأسف محفوظاً في الرفوف لدى الحكومة السابقة إلى أن أتت الحكومة الحالية فأمرت بإحالة من جديد على البرلمان، فناقشه في المجلسين وصادق على تلك المقتضيات المقدمة مجدداً، والتي بعد إحالتها على المجلس الدستوري سنة 2008، قضى بدستوريتها ومطابقتها للدستور وأمر بإحالة القانون التنظيمي على السيد الوزير الأول ونشر القانون في الجريدة الرسمية.

ونشر القانون في الجريدة الرسمية منذ نونبر 2008، أي منذ أزيد من سنتين، ولكن بقي ذلك القانون دون أن يفعل، حبرا على ورق، على الرغم

السيد وزير العدل:

معذرة، السيد الرئيس، أنا آسف، لأذكر فقط بأنه السؤال يتعلق بإصدار النصوص التنظيمية الخاصة بهذه الهيئة، لا وجود في النص لأي نص تنظيمي (...).

الحكومة قامت بدورها، قدمت النص إلى البرلمان، البرلمان قام بدوره، المجلس الدستوري قام بدوره، جلالة الملك عندما صادق المجلس الدستوري على هذا النص أمر بتنفيذه، وانتهت مهمة الحكومة وانتهت مهمة جلالة الملك عند هذا الحد.

يتعين على البرلمان أن يعين الأجهزة الضرورية المنتخبة وبعد ذلك سنرى هل؟ أما الحكومة ليس لها أي دور في هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا على هذه المساهمة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل، والسؤال الأول حول البطاقة الرمادية، للمستشارين المحترمين السادة: عمر أذخيل، عبد الحميد السعداوي، عمر مكد، بناصر أزوكاغ، لحسن بلبصري. الكلمة للأستاذ عمر أذخيل لشرح السؤال.

المستشار السيد عمر أذخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لازال المواطنون يعانون من التأخير في الحصول على الورقة الرمادية للسيارات وحتى رخص السياقة، خاصة تلك المستعملة، وذلك عند البيع والشراء، إذ يحصل التأخير للحصول على البطاقة الرمادية الأصلية إلى أكثر من 7 أشهر، بالرغم من أنكم، السيد الوزير، أكدتم في مناسبات سابقة بخصوص هذا الموضوع على تقليص المدة إلى 20 يوما، إلا أنه لازالت مصالح التسجيل تعرف تراكمات لعدة ملفات، كما يخلق هذا التأخير نوعا من الاستياء لدى المواطنين ويربك مواعيدهم، خاصة وأن التمديد إذ يتعين عليهم الرجوع إلى المدينة التي تم فيها تسجيل السيارة.

لهذه الأسباب، السيد الوزير، نسألكم ما هي الإكراهات التي واجهتكم لعدم الوفاء بما تعهدتم به فيما يتعلق بأجال صدور الورقة الرمادية؟ ولماذا لا يتم تمديد الورقة الرمادية المؤقتة في كل مصالح التسجيل والتبر من جميع جهات المملكة، مادام الأمر يتعلق بنفس الوزارة، ونحن الآن في منطلق بالنسبة للشبكة العنكبوتية التي في إمكان، السيد الوزير، يمكن بالنسبة للمركزية تكون متبعة جميع التحركات وجميع كذلك الملفات من خلال المركزية بالنسبة لجميع المقرات التي في الأقاليم.

الأعلى وكتابة الضبط التي هي مشكلة من رئيس كتابة الضبط لدى المجلس الأعلى.

ثم إنه عندما تشكل هذه المحكمة، فإن وزارة العدل تضع رهن إشارتها كتابة الضبط والموظفون الضروريين، ولكن مجالس البرلمان التي يعود إليها النظر في تشكيل هذه الهيئة، لحد اليوم لم تقم بتشكيلها، لا مجلس النواب ولا مجلس المستشارين، عندما تشكل الهيئة وينتخب الأعضاء من قبل المجلسين عند ذلك ستعين الأطراف أو الأجهزة التي تعين بمقتضى ظهير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم التعقيب السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بداية أشكر السيد وزير العدل على المعطيات التي تتقاطع مع جميع المعطيات التي سبق لي أن أدليت بها، وليس هناك اختلاف لا من حيث التشكيلة ولا الهدف الدستوري من إنشاء هذه المحكمة، ولكن الإشكال المطروح الآن هو أنني أتذكر، وأنا كنت من ضمن المستشارين المتواجدين بالمجلس عند تقديم مشروع القانون التنظيمي في ذلك الوقت للبرلمان، والضغط الذي كان على البرلمان من أجل التصويت عليه نظرا للاستعجال، وقد طلبت الحكومة في ذلك الوقت الاستعجال، نظرا لأنها مؤسسة مهمة، تؤسس أحد قواعد دولة الحق والقانون في ذلك الوقت، وأن لا يفهم الرأي العام أن الوزراء خارج دائرة المتابعة، بل لابد أن تكون هناك محكمة خاصة بمحاکمتهم طبقا للتشكيلة التي تفضل السيد وزير العدل بإعطاء تركيبها، فمنها شق يتعلق بالبرلمان وشق قضائي، أي يعينون من طرف المجلس الأعلى، ولا أريد أن أدخل في الجزئيات.

السؤال الآن هو سؤال سياسي بامتياز، هذه المؤسسة التي ستعطي صورة إيجابية جدا لبلدنا في المجال الديمقراطي، في مجال الحقوق والمساواة بين كافة المواطنين أينما كانوا، سواء كان وزيرا أو مواطنا عاديا، لابد في نظري أن يواصل ذلك الحماس الذي كان للحكومات السابقة من أجل تفعيله، وللحكومة الحالية عندما حركته لما كان في الرفوف وأحالته على البرلمان ودافعت عليه وأدخلت عليه عدة تعديلات وصادق عليه المجلس الدستوري. إذن ماذا ننتظر؟ لا تبقى الكرة ما بين البرلمان بمجلسيه والحكومة، بل على كل واحد أن يلعب دوره من أجل إخراج هذا المولود المهم جدا إلى الوجود، لكي تحسب للحكومة ولنا كبرلمان في صفحاتنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير هل لكم رد على التعقيب

الأخرى عندما تكون عملية نقل الملكية تتم مركز تسجيل آخر، وهذا للتقليص من مدة معالجة الملف.

إذن هذا الإصلاح هو الإصلاح الأخير الذي نحن بصدده، وطبعاً حددنا أو أحصينا بعض الإشكالات في بعض الأنظمة المعلوماتية، وغادي نعملو إن شاء الله على التغلب عليها في الثلاث أشهر الأولى من هذه السنة، إذن إن شاء الله في نهاية مارس الهدف هو أننا نكونو تغلبنا واتبيننا من الفترة الانتقالية كما تغلبنا على الفترة الانتقالية في النظام الأسبق.

أما على الشق الآخر من السؤال، أذكر، ربما لم أفهم جيداً السؤال، كذا على أنه مراكز التسجيل موزعة على الجهات وعلى الأقاليم، وهناك تقريباً 65 مركز تسجيل، وهي متواجدة في جميع الأقاليم، فالعمليات ليست متركزة بـ 90% كما جاء في السؤال. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد عمر أذخيل:

شكراً السيد الوزير.

بالنسبة للمراكز، المراكز بطبيعة الحال موجودة، ولكن بالنسبة للمراكز التي مكلفة بإصدار الورقة الرمادية أو بإصدار رخصة السياقة إلى حد الآن متركزة، السيد الوزير، هذا هو الذي تنسولو عليه.

وبالتالي الذي بغينا وهو كل ما يتعلق بالورقة الرمادية أو برخصة السياقة، إلى متى سينتقل من المركزية؟

ثانياً بالنسبة للإدارات، السيد الوزير، الإدارات ديالكم راه كايته في بعض الأقاليم، مع كامل الأسف، دون المستوى بالنسبة لعدد المواطنين التي كيتوافد عليهم، كتنقل تقريباً إدارة ديال النقل فيها تقريباً 10 ولا 15 متر مربع، وبالتالي لا تسمح للمواطن على أساس باش يكون في واحد الراحة تامة من أجل الانتظار ومن أجل الاستقبال.

وبالتالي نتمنى، السيد الوزير، على أساس ننقل من هذه المرحلة ديال الركوند فيما يخص هاذ الموضوع ديال الورقة الرمادية ورخصة السياقة، على أساس باش ينتقل من المركزية إلى جميع الجهات من أجل على الأقل لا يعقل أن واحد من الداخلة ولا كذا ينتقل إلى الرباط من أجل الورقة الرمادية ديالو أو لا من أجل رخصة السياقة، وبالأخص إذا كانت رخصة السياقة اتخذت في إطار مخالفة.

وبالتالي، نتمنى، السيد الوزير، بأن ننقل من هذه الإشكاليات التي مطروحة والتي تتعب المواطنين، ووصل الوقت باش تقريباً وزارة النقل والتجهيز تكون عندها واحد مخطط عمل التي يكون على المدى المتوسط والبعيد.

شكراً.

ثانياً، هناك تعهد آخر، السيد الوزير، التي كنتو قلتو في المناقشة ديال هذا المشروع على أساس كذلك أنه غادي يكونو تقريباً مراكز في كل جهة جهة، إلى حد الآن تقريباً 90% لازال متركز بالنسبة للرباط باستثناء بعض الجهات القليلة، فين كذلك وصل هذا الوعد؟ وفين وصل هذا الحلم؟

إذن، مطالب المواطنين يوم وراء يوم كترتد تتأثر وكترتد استياء من هذا الموضوع بالنسبة لرخص السياقة وكذلك الورقة الرمادية، إذن متى سينتهي المواطنين من هذه التنقلات بالنسبة للحصول على رخصة السياقة وكذلك للحصول على الورقة الرمادية؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للمستشار المحترم، السيد وزير التجهيز والنقل لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص الورقة الرمادية والأنشطة التي تقوم بها مراكز التسجيل بما فيها رخصة السياقة، أريد أن أذكر بأن قبل بضعة سنوات، يعني سنة 2003-2004 سواء رخصة السياقة أو الورقة الرمادية، كانت تحرر على حامل ورقي أي على شكل ورقة، ثم كانت تحرر بطريقة يدوية، إذن لم تكن متواجدة حتى الأنظمة المعلوماتية لضبط المعلومات المتعلقة بالورقة الرمادية وببطاقة السياقة.

منذ ذلك التاريخ، انطلقنا في عدة إصلاحات، وهذه الإصلاحات هي التي أحياناً في بعض المراحل ديالها تؤدي إلى فترة انتقالية التي تؤدي إلى بعض التأخيرات التي ذكرها السيد المستشار المحترم، فهكذا مثلاً سنة 2008 عملنا واحد الإصلاح الأول، هاذ الإصلاح الأول أثر شيئاً ما على حسن إخراج هذه البطائق إلى الوجود، ولكن تم التغلب عليها، وتم القيام بكل ما كان يلزم لضبط الأجل في إطار النظام الجديد الذي أدخلناه منذ سنة 2008.

وفي ذلك الوقت، التزمنا أن يتم توفير هذه البطائق في آجال 20 يوم، عندما يكون الملف داخل مركز التسجيل، وعندما يكون الملف بهم مركز آخر يعني آجال ديال 40 يوم، لأنه تلجأ المراكز إلى بعث الملف إلى المركز المعني.

وفعلاً احترمنا الآجال ديال 20 يوم و40 يوم إلى غاية فاتح يناير 2010، حيث انطلقنا في إصلاح ثاني ديال الأنظمة المعلوماتية التي غادي تجعل على أنه جميع المراكز ديال التسجيل غادي تكون كلها مرتبطة بالأنظمة المعلوماتية، مما سيسمح لمراكز التسجيل أن لا يلجؤوا إلى بعث الملف إلى المراكز

- بناء عدة محطات، محطة فاس ومراكش وطنجة والرباط المدينة والمحمدية وسلا، بالإضافة إلى بعض المحطات الصغيرة؛
 - إحداث الخط السريع الرابط بين الدار البيضاء وفاس؛
 - إحداث الخط الرابط بين تاوريرت والناضور؛
 - غير أنه يلاحظ وجود عدة نقائص تتطلب معالجتها، ومنها:
 - التأخير في أوقات وصول القطارات، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان؛
 - كثرة الأعطاب التي تحصل في أحمرة تكييف الهواء؛
 - التأخير في إنجاز برنامج الاستثمار، كما هو الشأن بالنسبة لتثنية الخط الرابط بين سطات ومراكش، مع العلم، السيد الوزير، أن الإسراع بتثنية هذا الخط سيؤدي إلى وصول القطار السريع الرابط بين الدار البيضاء وفاس في وقته؛
 - التأخير في إنجاز دراسة الجدوى حول إحداث الخط الداخلي بفاس، الرابط بين رأس الماء وسيدي حرازم على مسافة 120 كلم؛
 - التأخير في بناء محطة فاس زواعة؛
 - قلة القطارات التي تربط بين فاس ووجدة؛
 - ارتفاع أئمة التذاكر.
- كما يتطلب إعطاء الاهتمام الكافي بأوضاع الاجتماعية للعاملين بهذا القطاع، وخاصة في مجال الحماية الاجتماعية نظرا للمجهودات الجبارة التي يقومون بها، والذين يعود لهم الفضل فيما تحقق من إنجازات في هذا القطاع الهام والحيوي.
- وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أريد قبل كل شيء أن أؤكد على أن تأهيل النقل السككي وتحسين الخدمات في مجال النقل السككي والنقل بصفة عامة أو ظروف التنقل ديال المواطنين بصفة عامة، هو من أول الأهداف الإستراتيجية ديال هاذ الوزارة. وفيما يخص النقل السككي ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية، فاسمحوا لي أن أعطي بعض الإجراءات التي تمت أو التي هي مسطرة أمامنا، التي تبين بوضوح ما أقوله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فقط للتوضيح على أنه بعض العمليات هي فعلا ممركة، ولكن ليست العمليات التي هي في وجه المواطن، وبالتالي يعني المواطن له دائما مركز التسجيل في المكان الذي ينتمي إليه.

أما العمليات التي هي ممركة هي الإنتاج ديال البطاقة، وهاذ الإنتاج لا يمكن أن يتوزع الإنتاج في جميع الأماكن، لأن الإنتاج هو الإنتاج ديال ورقة إلكترونية، يجب أن يكون فيها مستوى عالي ديال الأمن فيما يخص المعلومات، فالإنتاج هو معمل ممركة يتم فيه إنتاج هذه البطائق، أما يعني استقبال المواطن ومعالجة الملفات إلى غير ذلك، يتم قريبا من المواطن في مراكز التسجيل.

بالنسبة لظروف الاستقبال، بغيت فقط أن أؤكد للسيد المستشار على أننا منذ سنتين تقريبا انطلقنا في مشروع يعني إصلاح جميع المراكز التسجيل، وفتحنا العديد من المراكز الجديدة وصلحنا العديد منها، مثلا في مكناس، في العرائش، في الدار البيضاء، إلى غير ذلك... والبعض منها تتم عن طريق تأهيل المراكز الحالية، والبعض منها عن طريق فتح مراكز جديدة.

أما عن الرخص التي تسحب على إثر مخالفات، هاذي فعلا مسطرة يعني ممركة، لأنه لها علاقة وطيدة مع المحاكم، ويتم ضبطها بطريقة محكمة، يمكننا أن ن فكر في المستقبل عندما سنتحكم فيها بأكملها بإعادة توزيعها على الجهات بطريقة غير ممركة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموالي، موضوعه تحسين جودة النقل السككي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرواح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، السيدين الوزيرين، السيدات والسادة المستشارين، السيد الوزير، عرف المكتب الوطني للسكك الحديدية من خلال برنامجه الاستثماري تطورا مهما، تم إنجازه على مراحل، ومنها:

من السؤال ديالنا، تكلمنا على أجهزة تكييف الهواء ومن بعد تكلمنا على التأخيرات التي تقع، وملي تكلمنا على ما أشرتم له كذلك مشكورين حول الأجهزة الصوتية، راه في بعض الأحيان ما كيخبروش، كيوصلوا المواطنين لبعض المحطات وما كيخبروش، موجودة بالفعل ولكن...

كذلك ملي تكلمنا على دراسة الجدوى حول الخط ديال فاس اللي تقدمنا ووجدنا لكم سؤال في الموضوع، فلذلك، السيد الوزير، احنا بغينا قضايا محددة أما الجهود وكذا، إذا لاحظتم السؤال ديالنا حيناه بناء على المعطيات اللي عندنا، ولاحظتو الفرق ما بين السؤال المكتوب وما بين السؤال المطروح بناء على المعطيات وعلى المتغيرات الحاصلة في القطاع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا.

بغيت فقط نقول للسيد المستشار المحترم على أننا نرتاح لهذا النقاش البناء الذي يبين كل المحجودات الإيجابية والذي يقف على السليبات، ولا نكر أن هناك أمور يجب تفويها، وهو ما سنقوم عليه.

فيما يخص مثلا المسألة ديال التأخيرات هناك عمليات للبحث على ما هي الأسباب ديال هذه التأخيرات، وهي عادة ما تكون أسباب داخلية للمكتب الوطني للسكك الحديدية، أعطاب مثلا، أو أسباب خارجية مثلا اصطدامات مع حيوانات إلى غير ذلك على السكة، وكل هذا يؤدي إلى التأخيرات.

وأريد فقط هنا أن أشير على أن هناك خطة للتقليص من هذه التأخيرات قدر ما يمكن، والنسبة التي بلغنا إليها حاليا هي 80% ديال الانتظام، إذن أجيكم يعني بالتدقيق على بعض الأمور.

فيما يخص دراسة الجدوى اللي تكلمتو عليها هي في طور طبعا التحيين، لأنه دراسة الجدوى للرفع من عدد القطارات هي دائما تدرس سنويا، فكلما ارتفع عدد الركاب كلما ترتفع عدد الرحلات، وأشير هنا على أنه في 2003 كان عدد الركاب يصل إلى 14 مليون مسافر في السنة، الآن يتعدى 30 مليون مسافر في السنة، ونواكب هذا الأمر كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انعدام السلامة والمراقبة الطرقية بالطرق السيارة، موضوع السؤال المقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فلهم الكلمة لشرح السؤال.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

مثلا عملية تهيئة الخط السككي بين فاس والدار البيضاء اللي تمت قبل 3 أو 4 سنوات، هذه العملية مكنت من الرفع من وتيرة القطارات إلى تقريبا قطار على رأس كل ساعة، أي 34 قطار التي تؤمن الرحلات ما بين الدار البيضاء وفاس، مدة الأسفار كانت 4 ساعات ونصف سابقا وأصبحت ما بين 3 ساعات و20 دقيقة بالنسبة للقطارات المباشرة، و3 ساعات و55 دقيقة بالنسبة للقطارات التي تتوقف في المحطات التي تربط ما بين المدن المتواجدة ما بين البداية والنهاية.

ثم فيما يخص العربات/القطارات، هناك برنامج لاقتناء عربات جديدة خاصة بالمسافرين وتحديث حظيرة العربات الخاصة بالمسافرين، وهنا البرنامج اللي هو ينجز حاليا من 2009 إلى 2011 على مدى 3 سنوات يتم تحديث فيها 100 عربة في السنة، والبعض منها تستعمل حاليا في بعض الرحلات التي تربط ما بين الدار البيضاء وفاس، طبعا هذه العملية ديال التحديث فيها جميع العناصر من أجل توفير الراحة وفضاءات أكبر وفضاءات للأمتعة، إلخ...

كذلك تم اقتناء 20 قاطرة متطورة للتحسين من التحكم في الانتظام، وهنا أشير إلى أن الاستطلاعات التي تقوم بها تبين بأن هناك ارتياح المواطنين في أغلبية الأحيان، ونسبة الانتظام بلغت 80% في سنة 2010.

ثم أشير هناك على أن كل القطارات هي مجهزة بأنظمة خاصة بالإعانات الصوتية لإرشاد المواطنين ومستعملي القطار على المحطات التي تمر منها القطارات، وكذلك مجهزة بنظام التكييف.

هذا إضافة إلى كل المحجودات التي تقوم به الوزارة عبر المكتب الوطني للسكك الحديدية فيما يخص تأهيل المحطات السككية، وهناك برنامج خاص ب 40 محطة سككية، وكل هذا لا بد ما نقولو عليه على أن البحث على الجودة التامة في خدمات النقل هذه مسيرة طويلة ونستمر لتحسين هذه الخدمات إلى أبعد نسبة يمكن أن نصل إليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

إذا سمحتم، السيد الوزير، إذا لاحظتو من خلال موقعنا في الفريق الفيدرالي، واحنا تابعنا من طبيعة الحال أثناء مناقشة الميزانية الفرعية ديال الوزارة ديالكم، وكذلك موقعنا النقابي احنا عارفين المحجودات التي تبذل وأشيرنا لها في السؤال ديالنا باش ما نكونوش كتكلمو عن ما هو سلبي باش نتكلمو على ما هو إيجابي.

لكن إذا سمحتم، السيد الوزير، احنا تكلمنا على بعض الصعوبات، بطبيعة الحال نعتز بكل ما يبذل في هذا القطاع لأنه في مصلحة المغرب والمغاربة، لكن كذلك يجب تدارك السليبات بطبيعة الحال، وهذا هو الهدف

تفعيل هذه البورية على أنها مجدية، وهذه الظاهرة بدأت - على الأقل - أن تستقر عوض أن تتفام الأعداد.

بالمناسبة، أشير إلى أن الأعداد هي محدودة، توصلنا بما يناهز 75 شكاية منذ سنة 2007، وأنه الأعداد - كما قلت - مستقرة، وأضيف أن - دائما في هذا المجهود - لا تدخر الشركة الوطنية للطرق السيارة أي جهد للتقليل من هذه الظاهرة ببناء وإصلاح السياج المتواجد على طول الشبكة الطرقية، بتغطية الممرات العلوية المتواجدة على مستوى المناطق الحساسة، بتقوية المراقبة المستمرة عبر سيارات المساعدة، إلى غير ذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، فريق الأصالة والمعاصرة لكم التعقيب.

المستشار السيد علال عزويوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،
أخواتي المستشارات،
إخواني المستشارون،

جوابكم، السيد الوزير، في الحقيقة، واحد المجموعة ديال الأشياء اللي يمكن نربطها مع الأمن الطريقي بالنسبة للطرق السيارة.

فريقنا نعد على أنه يضع هاذ السؤال نظرا لخطورته وواحد المجموعة ديال المشاكل اللي كنترتب عليه، مثلا طريق فاس مكناس اللي كنعبروها بحال (Tunnel) ما عندهاش مبدل اللي تبدل ما بين المدن، وتعرفو أن ذيك المسافة تتفوق 60 جماعة حضرية، مما تيحتم على اللي دخل ذيك الطريق إلى وقف (En panne) أو وقع له مشكل حادثة سير خصو الإغاثة تجيه، منين غادي تجيه؟

خص إذا كان (En panne) خصو يمشي حتى لفاس، إلى كان داخل من مكناس، وإلى كان جاي من فاس خصو يمشي يهبط حتى لمكناس، هنا كتولي صعوبة ديال التنقل.

تنجيو للطريق السيارة ديال الدار البيضاء - الرباط، تنلقاو على أنه هاذيك الطريق الأخرى اللي تنعبروها وطنية أحسن من الطريق السيارة اللي هو تيؤديو عليه الإخوان الثمن ويؤدي عليه الجميع الثمن، بعدما تنلقاو أن كانت الطريق السيارة ديال الدار البيضاء تتحدد ب 120 كلم في الساعة، ولات في بعض الأحيان ما كنفوتش 20 كلم في الساعة وتناديو عليه.

تنجيو لطريق مكناس - الرباط، في الطريق اللي كتربط واد بهت، كلقاو أن ممرسة هاذي سنين، وتعاودو نلقاو منعرجات تما وتنلقاو خطورة تما، ناهيك عن الحيوانات والكلاب الضالة والمواشي، حيث كتوقع حادثة، شكون المتضرر؟ وشكون اللي غادي يتابع؟ بغينا نعرفو هاذ المواطن آش

السيدان الوزيران،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

لعل الغاية التي بشأنها تم تشييد مجموعة من الطرق السيارة، لا تخرج عن معطين أساسيين:

أولها، تسريع حركة تنقل البضائع والأشخاص، وبالتالي الأعمال الفعلي لسياسة القرب وفك العزلة؛
ثانيها، ضمان السلامة لمستعملي هذه الطرقات.

ومن تم كان استعمالها مؤدى عنه، بل إن سومة هذه الخدمات عرفت ارتفاع مضطرا لا تتلاءم بتاتا مع نوعية الخدمات وجودة طريقنا السيار.

وهنا أثير انتباهكم إلى مجموعة من الحالات الخطيرة التي يعرفها طريقنا السيار بسبب ضعف الأمن، أو حتى انعدامه في أحيان كثيرة، ذلك أن مجموعة من المنحرفين أصبحوا يقدمون عنوة على رشق المسافرين بالحجارة أو استعمال حواجز وهمية لاصطياد الضحايا.

ولهذه الأسباب نسالكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي قتم بها لحماية مستعملي الطريق السيار، وبالتالي إشعاع الأمن في أوساط المسافرين، وخاصة في الفترات الليلية؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فبالنسبة لظروف السلامة والأمن داخل شبكة الطرق السيارة، يجب التفريق ما بين كل ما له علاقة بالسلامة، يعني سلامة المرور، يعني المميزات الهندسية للقارة، إلى غير ذلك، يعني كل ما يؤمن ويضمن ظروف تنقل عادية من الناحية التقنية.

وكاين مسألة ديال الأمن التي أربطها بآخر ما جاء في السؤال اللي نلاحظه أحيانا ديال الرشق بالحجارة بعض العربات، وهذا أمر يعد إخلالا بالأمن العام، وليس لشركة الطرق السيارة أي سلطة أو أي اختصاص في هذا الاتجاه، الرشق بالحجارة هو عملية نربطها بالإخلال بالأمن العام، يمكن أن تحدث في أي مكان، سواء داخل الطريق السيارة أو خارج الطريق السيارة، فمراقبتها ليس للوزارة أو لشركة الطرق السيارة اختصاصات خاصة فيها.

ولكن على الرغم من ذلك، حيث تؤدي إلى التأثير على السلامة بصفة عامة، تقوم داخل هذه الشركة بإجراءات لتحسيس كل من يمكن أن نحسسه للتقليل من هذه الظاهرة، فأحدثنا لجنة بتنسيق بين وزارة التجهيز والنقل ووزارة العدل ووزارة الداخلية، وحددنا دورية بعناها للولاة والعمال ليقوموا بإجراءات تحسيسية للتقليل من هذه الظاهرة، وتبين من خلال

الحكومة، تعمل على وضع وصيانة حواجز طيلة شبكة الطرق السيارة، إذن هاذو بعض الأجوبة على تساؤلاتكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه ما هي مساهمة شركات التأمين في المعركة القائمة ضد حوادث السير، للمستشارين المحترمين: أحمد الديبوني، العربي خربوش، عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم، عبد الواحد الشاعر. الكلمة للأستاذ العربي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

تقوم الدولة عبر عدة مؤسسات، أهمها وزارة التجهيز والنقل، بجهد كبير للتقليص من حوادث السير، التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على المجتمع وعلى الدولة بما تخلفه من خسارات في الأرواح وما تكلفه من أعباء متعددة. ولعل أهم جهد بذل في المدة الأخيرة هو إقرار مدونة السير الجديدة، نتمنى أن يساهم تطبيقها في التقليص في عدد الحوادث ومن الكلفة المترتبة عنها، وهو ما تأكد من خلال النتائج الأولية التي تم الإعلان عنها.

غير أن الملاحظ أن هذا الجهد الذي تقوم به الدولة لم يتحول إلى جهد وطني، تتخرط فيه كل الأطراف المعنية، ومنها شركات التأمين، إضافة إلى المجتمع المدني وكل مؤسسات المجتمع والدولة، فالمفروض أن تساهم شركات التأمين باعتبارها معنية بدرجة كبيرة بمخلفات حوادث السير، وذلك عبر نظام جديد للتأمين على السيارات، يحفز السائقين المنضبطين لقانون السير عبر التقليص التدريجي من سومة التأمين بنسبة مئوية لكل فترة زمنية، والرفع من هذه السومة للسائقين المرتكبين لمخالفات متكررة، على غرار ما هو معمول به في الدول المتقدمة، بحيث يتقلص المقدار المالي كلما كان هناك انضباط، ويرتفع باضطراد مع ارتفاع عدد المخالفات.

ونعتقد أن هذا النظام سيكون له مفعول مشابه لنظام رخصة السياقة بالنقط، ويكون عاملا آخر مساعد على مزيد من الانضباط، وهذا سيكون له فوائد ليس فقط للسائقين المنضبطين والمجتمع والدولة، بل كذلك لشركات التأمين نفسها، نظرا لما تتحمله من تكاليف تتسبب فيها حوادث السير، علما أن هذه الشركات تمنح امتياززا (Bonus) لبعض السائقين، لكنه يبقى قارا في حدود 10% ولا يتغير.

غادي يتابع؟ كاين واحد مجموعة حوادث اللي تضرىوا مجموعة ديال المواطنين اللي عندهم شكايات، اللي ذكرت أنت من ضمنهم، آش غادي يتابعوا؟ احنا تناديو الحكومة ومن ضمن الحكومة الوزارة ديالكم، لهذا تنوضعو واحد مجموعة أسئلة، وكتعرفوا، السيد الوزير، على أن المواطن المغربي – والله الحمد – المغرب يتوفر على 60% ديال الشباب، اللي واعيين وفاهمين وعندهم بطاقة باش يسوقوا وفاهمين وعندهم إجازات وعندهم مجموعة أشياء، اليوم تنوضعو سؤال وكتجاوبونا وما تتلقاوهش في أرض الواقع، حتى بدينا نتحشمو أننا نوضعو أسئلة على الحكومة، والحكومة كتجاوبونا، وحيث كتجاوبونا ما كتفعلش.

هاذ الشبي الجرائد كيكتبو عليه والمواطن تيهضر عليه، واحد مجموعة الأشياء اللي كترآك على الطرقات ديلنا وتلقاوا الأجوبة ما كنباشاش مع الواقع، اللي هو تيعيشو المواطن المغربي، كتنسناو شي جواب اللي هو مقنع وراه المواطن كيتبع هاذ الشبي وتيقبل على الحلول الحقيقية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أولا بغيت غير أطمئن السيد المستشار المحترم على استعداد الحكومة أن تجيب بأجوبة دقيقة ومقنعة وكلما كانت الأسئلة دقيقة ومقنعة كلما تكون الأجوبة كذلك دقيقة وهادفة.

فأشير أنا بالمناسبة على أنه يمكن أن نقف على بعض الإشكالات في استغلال شبكة الطرق السيارة، لكن حتى نكون موضوعين لابد أن ننظر إلى الجهود الكبيرة والجبار الذي يتم فيه إنجاز شبكة ديال الطرق السيارة، بحيث أنه السنة الفارطة تم إنهاء الطريق السيار إلى أكادير في الأجل المحددة، في احترام تام للأجل المحددة، وإن شاء الله هذه السنة غادي نعملو على إنهاء الطريق السيار كذلك ما بين فاس وتازة ووجدة في دفعة واحدة باحترام كل المعايير ديال الجودة وياحترام كذلك الأجل.

فيما يخص مثلا عدد البدالات، أخبركم على أن هناك دراسة التي هي في المراحل الأخيرة ما بين فاس ومكناس لإضافة بدالات في منطقة عين تاوجطات وفي منطقة سبع عيون، إذن هناك المسألة التي ستحد من قلة البدالات في ذلك المقطع.

وأشير فيما يخص إشكالات الحيوانات، على أن الحيوانات خلافا لما يقوله البعض، الحيوانات تكون تحت المسؤولية ديال الملاك ديالها، إذن الحيوانات عندما تأتي على الطريق السيار يعني المسؤول هو مالك هذه الحيوانات، ولكن على الرغم من ذلك يعني حفاظا على السلامة ديال المواطنين ومستعملي الطريق السيار، الشركة ديال الطرق السيارة، بتعليمات من

الغرض في طرح هذا السؤال هو التذكير بأن تنفيذ مدونة السير التي كنتم بطلها وحاملها ومبتكرها ببداغوجيا عالية جدا، نهتمكم على ذلك، تنفيذها يجب أن يشارك فيه الجميع، وبالخصوص الذين لهم علاقة مباشرة بمجال السير والجولان من جهة.

ومن جهة ثانية، فالغرض الأساسي من هذه المدونة هو التحكم أكثر ما يمكن من مخاطر التي تهدد المصالح المادية والمعنوية وأرواح الناس، وهو سلوك حضاري تستهدفه هذه المدونة لضمان حسن التحول الإيجابي في المجتمع. فالقطاع الذي له علاقة بالمخاطر أكثر هو قطاع حوادث السير، وكما تعلمون فتأمين السير في هذا المجال تأمين إجباري منذ مدة، وبالتالي فإن شركات التأمين لها دور أساسي في تفعيل هذه المدونة والمساهمة في التحكم في أهدافها أكثر، ليس فقط من باب التحفيز ولكن كذلك من مراجعة سلوكياتها ومراجعة الطريقة التي تتعامل فيها مع الضحايا بالخصوص، لأن هذه المدونة تستهدف -كما قلتم- السائقين ومحاربي التهور، ومن جهة أخرى تستهدف ضمان حقوق الضحايا.

وشركات التأمين إلى حد الآن لم تبين مدى استعدادها للتحول الإيجابي نحو سلوكات وأهداف هذه المدونة، لا من خلال عقود التأمين التي مازالت كما كانت عليه، ولا من خلال تهرها من المسؤولية باستعمال جميع الوسائل، ولا حتى من خلال التعاريف التي ترجع إلى سنة 1934 من تاريخ أول قانون تأمين في البلاد وحتى المدونة الأخيرة في التأمين لم نستطع مع الأسف أن نأتي بشيء جديد في مجال التأمين.

الشيء الذي جعل الكثير من الضحايا يتخوفون من أن تتسبب كارثة أخرى كالتي حدثت في سنة 1986، لما أعلن بصفة مفاجئة عن إفلاس 6 شركات تأمين، فتركت إلى حد اللحظة الآلاف من الضحايا لم تعوض إلى حد الآن، ثم أكثر من ذلك فرض عليهم التنازل عن نصف المبالغ المحكوم بها من التعويضات لفائدة هذه شركات التأمين، ولم تؤد الدولة كذلك لأن المبلغ كان ثقيلًا جدا.

لذلك، ونحن في انطلاقة إيجابية لهذه المدونة، ومازالت تبدلون مجهودا رغم الصعوبات التي تجدونها، وصل الوقت إلى إحداث خلية محكمة، وأن تكون شركات التأمين ملزمة أو مدعوة إلى أن تأخذ موقعا إيجابيا في هذا المشروع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، ويتعلق الأمر بالترخيص لبعض الشركات للقيام بجرف الرمال بالمواقي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المجيد الهاشمي، عادل المعطي، محمد أقييب، احجاد أبرجي، عبد العزيز بوهودود. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

نسائل معاليكم: هل تفكرون في إقرار نظام جديد للتأمين على السيارات محفز على المزيد من الانضباط وراوع للمخالفين ليساهم بجانب أدوات ووسائل أخرى للتقليص من حوادث السير؟ ونحن ندرك أن مثل هذا القرار مرتبط بوزارة المالية، لكننا نسائلكم كحكومة وباعتباركم مسؤولا عن هذا القطاع وتعملون بجد للحد من حوادث السير.

وشكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

فجوابا على هذا السؤال الذي يدعو إلى انخراط أكبر لشركات التأمين في الحرب المضادة لحرب الطرق، أريد أن أؤكد السيد المستشار على أنني أنقاسم معه 100% هاذ التحليل وهاذا الاقتراح.

وفي هاذ الاتجاه أذكر أنه الفيدرالية الوطنية لشركات التأمين وإعادة التأمين هي بصدد التوقيع على عقد برنامج للخمس سنوات المقبلة، وتخضر لهذا العقد البرنامج ما بين الحكومة وهذه الفيدرالية، وندرس حاليا في إطار هذا العقد البرنامج إمكانية تحسين مستوى تدخل هذه الشركات التي كما قلتم لها فائدة مباشرة مالية من التقليص من أعداد حوادث السير، فكلما انخفضت حوادث السير كلما وصلت السياسة الحكومية في مجال مقاومة حوادث السير إلى نتائج ملموسة، كلما تستفيد ماديا في ناتجها وفي مدخولها، وبالتالي عليها أن تستثمر أكثر في هاذ الخطة الحكومية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر ندرس معهم، واقترحنا عليهم أن يربطوا نظام التحفيز المعمول به منذ سنة 2005 والذي تكلمت عليه، السيد المستشار، الذي يعطي تخفيضات تصل إلى نسب ديال 10 و15% حسب الحالات، وحتى 20% حسب الحالات، للسومة المتعلقة بالتأمين يعني نظام التحفيز (bonus-malus)، أن يربط هذه النظام مع نظام النقط، والفكرة هي أنه المواطنين الحاصلين على رخصة السياقة المتوفر لهم الرصيد الكامل أن يكون لهم انخفاض في التأمين، والذين لهم محز في هذا الرصيد أن يكون لهم يعني ارتفاع ديال التأمين، وهذا غادي يشجع على حسن احترام قانون السير، ويشجع على التحفيز للسائقين المنضبطين، فهذا الموضوع هو قيد الدراسة مع الفيدرالية الوطنية للتأمين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل لكم التعليق السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

اعتمدت وزارتك على سياسة جرف الرمال البحرية لتدارك الخصاص الحاصل في هذه المادة على مستوى قطاع البناء وغيره، وكذلك محاربة المقلع العشوائية كما تعتقدون.

وفي هذا الإطار، رخصت لشركة "درايور" على إثر طلب عروض لمدة 5 سنوات، ابتداء من 2002 لاستخراج 500 ألف متر مكعب من الرمال سنويا، وأرفقت هذا الترخيص بكناش للتحميلات يلزم الشركة باحترام عدة شروط، أهمها:

1- موقع الاستغلال المحدد في أحواض نهر سبو والجهة الشمالية من المصب؛

2- تقديم دراسة سنوية حول تأثير هذا الاستغلال على المجال البيئي؛

3- إخضاع نشاط هذه الشركة لمراقبة لصيقة من طرف المديرية الجهوية للتجهيز.

السيد الوزير المحترم، عند انتهاء العقدة الأولى سنة 2007 قتم بشكل انفرادي بتجديدها لنفس الشركة دون اللجوء إلى مسطرة طلب العروض ودون موافقة اللجنة الإقليمية المكلفة بالمقالع.

والخطير من ذلك، أنكم قتم بتغيير جل بنود كناش التحميلات الأصلي وتعمدتم عدم تحديد موقع الاستغلال ورفعتم من الكميات المستخرجة من 500 ألف إلى 600 ألف سنويا، وضاعتم مدة الترخيص من 5 سنوات إلى 10 سنوات، وأعفيتم الشركة من تقديم الدراسة السنوية حول تأثير نشاطها على المجال البيئي، وكل هذا، السيد الوزير المحترم، جعل هذا الموضوع تشتت منه راحة ما.

سؤالا، السيد الوزير، نحن نعتبر أن ما قتم به لصالح شركة "درايور"، والتي تسوق رمالا فاسدة، خرقا للقانون والمساطر المعمول بها وغير شفاف ويهدد المجال البيئي، فما رأيكم؟

ثانيا، سألناكم في مناسبات سابقة عن عزم وزارة التجهيز والنقل على الترخيص لشركة ثانية في نفس المنطقة، وسمعنا أن لها علاقة بزميل لكم في الحزب والحكومة، وكان جوابكم أنه ليس لديكم التفاصيل، فهل الآن لكم تفاصيل الترخيص لهذه الشركة الثانية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على هذا السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

إذن فيما يخص نشاط جرف الرمال، العملية ديال جرف الرمال تتم في إطارين أو لهدفين: أولا هو صيانة المداخل للموانئ حتى تتمكن البواخر من الولوج والخروج من الموانئ في ظروف سليمة، وهذا ما يحدث في ميناء القنيطرة بواد سبو.

ثم كذلك هذه العملية ديال استخراج الرمال هدفها الآخر هو حماية البيئة وحماية الشواطئ من الاستغلال العشوائي الذي يمكن أن يلاحظ أحيانا في بعض الأماكن، بغض النظر على المراقبة التي تقوم بها مصالح الدولة في هذا الاتجاه.

فيما يخص ميناء القنيطرة، العملية التي تتم حاليا هي عملية تدخل في إطار جرف مدخل الميناء، والمنطقة التي توجد في شمال هذا المدخل، وتم التفويت إلى شركة "درايور" طبقا لكاناش تحميلات عملية جرف هذه الرمال.

أريد أن أشير إلى أن عملية جرف الرمال مسؤول عليها الدولة، والمفروض أن الدولة تقوم هي بإمكانياتها وبمالياتها بعملية جرف الرمال، وأشير إلى أن عملية جرف الرمال تكلف الدولة، يعني الوكالة الوطنية للموانئ، تقريبا 138 مليون درهم سنويا، وهاذا 138 مليون درهم سنويا خصصنا لميناء القنيطرة السنة الفارطة 24 مليون درهم.

ولتفادي هذا الكاهل على الدولة، نعمل على الترخيص للشركات التي تقوم بجرف الرمال من جهة، وبإعادة استغلال هذه الرمال بتسويقها وبيعها وتمويل الأسواق للأشغال العمومية وللبناء.

ففي هذا الإطار، تمت العملية لشركة "درايور"، وتقوم بمراقبتها في ظروف عادية، وخلافا لما قلتم دراسات المحافظة على البيئة لن نغفيا من القيام بها، وقامت بدراسات المحافظة على البيئة في يناير 2008 في إطار امتداد الترخيص.

أما عن طلبات أخرى، فأقول لكم السيد المستشار على أن كلما وجدنا مستثمرين قادرين على جرف الرمال للتقليص من الكاهل على العائق ديال الدولة، وأعطيتمكم الرقم الباهظ ديال 138 مليون ديال درهم ديال جرف الرمال، إذا تبين على أن الظروف ديال الآليات وديال المحافظة على البيئة موجودة، فيعني ندرس بطريقة إيجابية هذه الطلبات، فكلما توصلنا بطلبات في هذا الاتجاه كلما ندرسها، كما درسنا الأول والثاني والثالث، وإذا توفرت الظروف، فلا نرى مانع في الترخيص لها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار هل لكم تعقيب على الموضوع؟

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق باستغلال المقالع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فلتفضل السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

يمثل قطاع المقالع رهانا ذا أهمية كبرى بالنسبة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تأمين حاجيات البلاد من عدة موارد أساسية وكذلك خلق مناصب شغل جديدة، وبالنظر كذلك إلى التطور العمراني الذي تعرفه بلادنا والأوراش الكبرى التي تواجبه، فإن المقالع تعتبر المصدر الرئيسي لمواد البناء بمختلف أنواعه، وكذلك مصدرا للمواد الأولية التي تستعمل في قطاع الصناعة التقليدية، وعلى الخصوص مادة الطين المخصصة لصناعة الخزف والفخار.

لكن ومن خلال منشور السيد الوزير الأول تحت رقم 6/2010 تم توقيف العمل بعدة مقالع كما هو الشأن بأسفي، مما أدى إلى وقف اليد العاملة بسبب هذا الإجراء.

لذلك نسئلكم، السيد الوزير المحترم، عن ظروف وملابسات توقيف العمل بالمقالع.

كما تساءل عن عدم تمديد مدة الاستغلال حتى يتسنى البحث عن مقالع أخرى تستوفي كافة شروط السلامة وخصوصا السلامة البيئية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

ففيما يخص هذا السؤال لاستغلال المقالع، هدف المنشور ديال السيد الوزير الأول الرقم 6/2010 بتاريخ 14 يونيو 2010 الذي تم تحضيره في إطار اللجنة الحكومية، شاركت فيها طبعاً وزارة التجهيز والنقل، الغرض من هذا المنشور هو تأهيل مستوى استغلال هذه المقالع حتى تكون مساطر

السيد الوزير المحترم،

تبين أنكم ما جبتوش على الأسئلة اللي مطروحة، بل كان هناك تهرب نوعاً ما من الأسئلة، فكنت كمتنى أنكم تخاطبوا الرأي العام وتقولوا له بأن الوزارة حررت ولو محضر واحد، أقولها وأعرف ما أقول في حق هذه الشركة لمراقبتها.

كنت أتمنى كذلك أن تخاطبوا الرأي العام وتقولوا أن ما تقوم به من ترخيص لجرف الرمال يمر في شفافية وبمنافسة وبالمساطر القانونية، هاذ شي اللي كمتنى أنكم تخاطبونا ومن خلال الرأي العام وتقولوا هاذ المسائل.

كنت أتمنى أيضاً أن تقولوا بأنه بالفعل وقعنا الترخيص لشركة ثانية بتاريخ 14 مارس 2005، رقمها 1840 التوقيع للسيد وزير التجهيز والنقل السيد كريم غلاب، كنت كمتنى أنكم تقولوا أنه بالفعل كينة اسميتو.

مع الأسف ما جويتوناش على السؤال، كخبروكم على كل حال بأنه المجلس الإقليمي سيقوم بإيفاد لجنة إقليمية للبحث فيما تقوم به هذه الشركة ومدى تأثيرها على البيئة في المنطقة ومدى التزامها بكناش التحملات، وذلك لإثارة انتباهكم إن كنتم لا تعلمون ذلك.

ومن هذا المنبر، السيد الرئيس، أطلب السيد الوزير الأول المحترم بإيفاد لجنة لبحث وتفتيش ما يقع في هذا الميدان، عسى أن ترجع الأمور إلى نصابها لأنه إلحاحنا على السيد الوزير المحترم، وزير التجهيز المحترم، يبقى دون جدوى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم، إن كان يتمنى بعض الأجوبة فأقول له ما هي الأجوبة المتعلقة بمتمنياته.

بالنسبة للمحاضر، أشير إلى السيد المستشار المحترم على أنه ككاش التحملات في مادته رقم 20 تتقول على أنه هناك اجتماعات دورية للوقوف على مراقبة الغاطس ديال الممر ديال الميناء لمراقبة الكميات التي يتم استخراجها، فهذه العملية ديال المراقبة تتم طبقاً لما قلته سابقاً. إذن بالنسبة لتحرير المحاضر والمراقبة، كين ككاش التحملات، كين المادة 20 وكين المسؤولية ديال الوزارة عبر المديرية الجهوية ديال التجهيز اللي كتقوم باللازم.

بالنسبة لشفافية المساطر، لم أتكم عليها لأن قلتم في تدخلكم الأول على أنهم هاذ الصفقات أو هاذ الترخيصات تمت بطلبات العروض، فلم أرجع إلى هذه العملية، حيث طلب العروض هو أعلى مستوى من الشفافية.

فيعني كل الأمور التي تكلمتم عليها، لقد أجبتم عليها في جوابي، ونحن مستعدون لتقديم كل الشروحات الإضافية في هذا الاتجاه.

دراسة بيئية (L'étude d'impact)، لكن الإشكال اللي كيتطرح أنا متأكدة أن من بعد هاذ الدراسة اللي تدارت، هاذ (L'étude d'impact) أن أغلب القالع هي لا تستوفي الشروط، أنا بنت المنطقة وكعرف هاذيك المسائل مزيان.

أشنا هو البديل؟ لأن احنا ملي تنديرو مشروع راه ديم تخلصنا نظرحو البدائل، وهاذ المسألة جد مهمة، أن السلطات دارت الخطوة اللي خصها تدير، فتحت هاذ المقالع كندير دابا دراسة ولكن من وراء هاذ الدراسة أنا متأكدة أن عدد المقالع مآلها هو أنها غادي تسد، أشنا هو البديل اللي خصنا لهاذ الناس؟ لأنها مادة أولية ما تقدروش نجيوها من الخارج مرة أخرى، راه كنجي من الخارج، ولكن هي غالية، إذن خصنا شي بدائل، بغينا شي حاجة اللي هي ملموسة، أنا راه مع المنشور.

ولذلك، أنا نتقول بأن هذا المشروع هو تيفتح باب الاجتهاد لأن ممكن أنا ككامل أو كوالي في هذه المنطقة غادي تبان لي خصوصية غادي نفتح، في منطقة أخرى غادي نسد، إذن الناس غادي تقول علاش هاد المنطقة فتحت وهاذ... احنا بغينا نسدو هاذ باب الاجتهاد، وأنا أقترح باش يوضع قانون عام منظم لجميع المقالع، وقانون خاص يضع معايير مضبوطة لتنظيم المقالع لضمان استقرار رزق الصناع التقليديين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا. إذن حسب تعقيب السيدة المستشارة تم الإغلاق في فترة أولى نتيجة دورية السيد الوزير الأول من طرف السلطات المحلية، اللي تترأس لجنة مشتركة ديال تدير المقالع، وتم إعادة فتحها في انتظار النتيجة الخاصة بدراسة التأثير على البيئة، في هاذ الاتجاه هاذ المعادلة اللي تذكرها السيدة المستشارة ما بين الاستمرارية في نشاط اقتصادي واجتماعي مهم وحماية المحافظة على البيئة، هاذ المعادلة هي معادلة الألفية التي نحن بصددها، لأن يجب أن نستمر في أنشطتنا وأن نؤهلها، ولكن في نفس الوقت ليس على حساب الأجيال المستقبلية.

هذا الأمر هذا يجعل أن دراسة البيئة تخلصنا تكون دراسة التي لن تؤدي إلى إغلاق المقالع، من الناحية الأولى، ولكن في نفس الوقت ما خصهاش تكون دراسة ديال البيئة فقط سطحية، تصبح مسطرة إدارية حبر على ورق، لا أبدا، يجب أن تكون مسطرة ديال التأثير على البيئة، ودراسة التأثير على البيئة فيها مراحل ربما ستنتطلب 5 سنوات لتنفيذها بأكملها، لكن يجب أن يتحلى جميع المتدخلين في هذه العملية بحسن النية والالتزام التام،

الاستغلال في أعلى مستوى من المراقبة لا من ناحية الجودة ولا من ناحية مراقبة الكميات المستخرجة وأداء الرسوم للجماعات المعنية، وكذلك المراقبة من ناحية التأثير على البيئة والتأكد من توصيات دراسة التأثير على البيئة، هل هي فعلا يعني محترمة أو ليست محترمة؟

فهذه العملية تدخل في إطار مجهود منسق على المستوى الحكومي من أجل يعني التقليل من بعض الانحرافات التي نلاحظها من حين لآخر في استغلال المقالع.

نتيجة هذه الدورية هي أن عقدت اجتماعات على مستوى الأقاليم، والفترة التي نحن بصددها الآن هي تنبيه في الفترة الأولى، تنبيه أو إنذار المقالع على ضرورة التقيد بالمنشور واحترام البنود الجديدة التي نجدها في المنشور الجديد، لم نصل بعد إلى فترة إقبال المقالع، سنصل إليها في حالة ما إذا ما تبين بأن هذه المقالع لم تحترم الشروط والإنذارات والتنبيهات، وهذا للسماح لهذه المقالع أن تقوم وضعها في أقرب الآجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيدة المستشارة الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الوزير، في الحقيقة نحن نتمن الخطوة التي قام بها السيد الوزير الأول، يعني احنا هاذ المسألة لا يختلف فيها اثنان، احنا مع الحفاظ على البيئة، لكن المشكلة ديال لا أقول القوانين، ولكن المنشورات خصنا نمشيو تدريجيا أنا غادي نعطيكم حالة خاصة لأني ذكرت في السؤال ديالي مدينة آسفي، وللإشارة هذا راه سؤال آني ولكن تعطل لأن كاين بزاف ديال المستجبات ولكن تعطل، وكنت أنا من باب الأمانة أن أطرح السؤال كيف توصلتو به من بعد نعطيكم بعض المعطيات.

فعلا في آسفي تم إغلاق المقالع لأن حسب المنشور، كاين منشور السلطات المحلية اخذت الإجراء ديال الإغلاق، هذا الإغلاق ديال المقالع خاصة أنا أتحدث عن الطين بالدرجة الأولى، أنا أعرف بأن المقالع الأخرى كنعرف عشوائية، كنعرف تخريب البيئة إلى غير ذلك، لكن هذه المقالع ديال الطين اللي تم الإغلاق ديالها في مدينة آسفي يعني راه كادت أن تؤدي إلى كارثة اجتماعية لماذا؟ لأن هذا القطاع كاشتغل فيه واحد العدد كبير من اليد العاملة ومن الصناع التقليديين، وأتم تعرفون بأن الصناع الفرادي راه عندهم مدخول اللي هو جد محدود، وكاين مشاكل كبرى ماغديش ندخلو فيها، رغم أن كاين مجهود مبذول على مستوى قطاع الصناعة التقليدية، ولكن هاذ الصناع الفرادي راه كيعانيو من قهر اجتماعي، إذن واحد كيعاني من قهر اجتماعي وتسد لهم المقالع اللي هي المادة الأولية، فهذه راه كارثة اجتماعية.

غادي نشير إلى واحد المعطى الجديد في هذه المسألة هي أن السلطات المحلية قامت بخطوة إيجابية، أنها فتحت هاذ المقالع، والولاية تكلفت بإنجاز

أنه نسبيا التراجع من أعداد حوادث السير يصل إلى ما بين 20 حتى 25% من عدد حوادث السير الجسائية، وهذا تراجع تاريخي، لأنه في العقود السابقة لم يعرف عدد حوادث السير الجسائية أي تراجع حتى في المناسبات التي كما نغز فيها مجهود المراقبة.

كذلك عدد القتلى التي تم تفاديها يصل في هذه الفترة في شهر أكتوبر وشهر نونبر إلى 200 قتيل، فكل هذا طبعاً مشجع جداً، يبين بأنه هذه المدونة هي أداة فعالة من أجل التقليل من حوادث السير، كئيبين كذلك على أنه المواطن بصفة عامة ومستعمل الطريق يتعامل بطريقة إيجابية مع هذا النص، لكن في نفس الوقت هذه النتائج يجب ألا تكون نتائجاً فقط ظرفية للشهور الأولى لدخول القانون حيز التنفيذ، يجب أن نحولها إلى نتائج مستمرة ومستدامة.

وفي هذا الاتجاه، نعمل في الفترة المقبلة على تعزيز مجهود المراقبة الطرقيّة، ومجهود التحسيس بالآليات الجديدة التي هي موجودة الآن رهن إشارتنا، فأشير إلى أن يتم حالياً استلام 350 رادار جديد للدرك الملكي وللأمن، وسيطلق قريباً إن شاء الله باستعمال هذه الرادارات في هذا الشهر يناير 2011 إلى غاية نهاية هذا الشهر سينطلق إن شاء الله استغلال 350 رادار. هناك كذلك عملية نخضر لها لتعميم الرادارات الأوتوماتيكية، التي بينت الفائدة ديالها والنجاعة ديالها في هذه الفترة، أذكر بأن هناك 150 رادار أوتوماتيكي تشغل حالياً، والفكرة هي أن نعم هذا النمط على جميع الطرقات بوضع شبكة من الرادارات الأوتوماتيكية، يصل عددها إلى تقريباً إلى 1000. كما سنطلق قريباً بالتفعيل العملي لمراقبة السياقة تحت تأثير الكحول والوقاية منها بتشغيل الآليات التي تم استلامها مؤخراً، وهي (P'éthylotest)، وهي التي تم استلامها من طرف الشرطة الوطنية. وأخيراً، هناك أشغال ولجان التي تسهر على حسن التنسيق ما بين المصالح، لا للدرك ولا للأمن ولا وزارة العدل، لحسن تطبيق كل ما قلته. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد فؤاد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، نشكر السيد الوزير على المعطيات الرقمية وكذا على الإيضاحات التي وافانا بها، وفي الواقع حرصنا اليوم على بسط هذا السؤال وعلى وضع مدونة السير على المحك هو حرص على تنوير الرأي العام.

سواء مستغلي المقالع والسلطات المحلية والإدارات بصفة عامة باش يدخلوا في واحد المسطرة التقييمية الحقيقية والتدرجية في حسن إصلاح تدبير هذه المقالع، فسنسهر على حسن تنفيذ هاذ التوجه معكم السيدة المستشارة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير.

تقييم مرحلة تطبيق مدونة السير، موضوع السؤال المطروح من الفريق الاستقلالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين،

إن مدونة السير قد دخلت حيز التطبيق منذ فاتح أكتوبر 2010، وقد لوحظ حسب الإحصائيات المدلى بها من طرف وسائل الإعلام، والتي أكدتموها، السيد الوزير، أن هناك تراجعاً ملحوظاً في نسبة حوادث السير ببلادنا، وذلك راجع بالأساس إلى التطبيق الجيد والصارم لمقتضيات مواد مدونة السير، الشيء الذي انعكس إيجاباً وخلف ارتياحاً لدى المواطنين والمنتبئين والمسؤولين وكافة مستعملي الطريق.

لنا نسألكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات المستقبلية التي تنوي الوزارة القيام بها من أجل استمرار هذا التراجع في حوادث السير ببلادنا؟ وكذلك ما هي التدابير الوقائية المصاحبة لتطبيق مقتضيات مدونة السير من أجل إشراك كافة الفعاليات لتحقيق الهدف المتوخى من تطبيق مدونة السير؟

كنت أود أن أسألكم كذلك بالنسبة لشركات التأمين، ولكن سبق لكم أن تفضلتم بالإجابة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكراً السيد الرئيس.

صحيح، السيد الوزير، السيدة، السادة المستشارين المحترمين، على أن دخول مدونة السير للوجود في الفاتح من أكتوبر، أفضى إلى تغيير ملموس في سلوكات المواطنين، وفي ما تنتج على البعض من هذه السلوكات من حوادث، بحيث إذا أردنا أن نلخص المنحى للإحصائيات المؤقتة لهذه الفترة،

الوزير المحترم، لازال هؤلاء المواطنين الذين هدمت منازلهم جلهم بدون سكن نظرا لصعوبات عديدة.

السيد الوزير، لنا اليقين أنكم على اطلاع بما لما تتميزون به من كفاءة في تدبير ملفات كبيرة على مستوى قطاع الإسكان، التساؤل: ما هي الإجراءات التي فتم بها حل المشاكل والصعوبات التي تواجه السكان المتضررين؟ كما أننا نتساءل السيد الوزير المحترم عن نجاعة وفعالية تمويلات صندوق الكوارث الطبيعية لأنه من المفروض أن يكون هذا الصندوق حاضرا في مثل هذه الحالات.

السيد الرئيس، إلى اسمحتو أحتفظ بالوقت للتعقيب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

وهو كذلك، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد توفيق حجيبة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

في المستهل ديال بعض العناصر ديال الجواب، بغيت أنه السيد المستشار أولا لطرح السؤال، ولكن خاصة للمتابعة الشخصية ديالو واليومية لهذا الملف وبحال اللي كنعرفو وكيعرف السيد المستشار ومجموع المستشارين ديال المنطقة أن تدبير ملفات محلات الفيزانات هو ملف معقد ومركب، وتشارك فيه عدد كثير من المؤسسات، أولا من الوزارات، بالأساس الداخلية والمالية والإسكان والفلاحة واللاحة أتم تعرفونها، كذلك الولاية، كنتكلم على الغرب، الولاية، العمالات، الجماعات المحلية، السكان.

طبعاً غادي نتكلم على القطاع اللي كنعرفو، اللي هو الإسكان والتعمير وبغيت نقول للسيد المستشار المحترم أن كل ما يتعلق بقطاع الإسكان، يعني جزء المسؤولية ديالو، انتهى 100%، وغادي نعطي الجرد:

فيما يتعلق بالقرى الثلاثة اللي غادي يمسيو لهم السكان المتضررون، اللي هما السيارة واشموشة وآيت الواد، العقار كنعرفو الجماعة المحلية، الدراسات انتهت بدون مقابل، دارتهم الوكالة الحضرية وانتهينا منهم، التراخيص ديال هاد التجزئات بثلاثة اللي عتستقبل الناس، اخذاتهم البلديات المعنية وآخر ترخيص كان منذ خمسة أيام.

كذلك فيما يتعلق بالدعم المباشر، اللي هو 18000 درهم، 15000 درهم عيني، يعني فلوس تعطى للناس دعم مباشر و3000 درهم في شكل مساعدة تقنية موجودين.

أشنو وقع بالنسبة للغرب؟ وأنت السيد المستشار كنعرف ذلك بشكل جيد، ومتابعو، وكهنينك على هاد المتابعة، وهو أنه المنظومة المحلية رفضت،

نحن نعلم علم اليقين، السيد الوزير، بأن مدونة السير أو القانون المتعلق بمدونة السير لم يدخل حيز التنفيذ إلا منذ ثلاث أشهر، ونحن واعون تماماً بأن الأمر يتعلق بتجربة فنية لم تنضج بما يكفي، ولا بد لها من سنة كاملة على الأقل حتى يكون تقييمنا لانعكاساتها وتجلياتها تقيماً موضوعياً ومنطقياً، خصوصاً وأن الخلفية واضحة وبسيطة ومتعلقة بمعطى أساسي هو سلامة أرواح مستعملي الطريق، راجلين كانوا أم سائقين.

السيد الوزير، المعطيات التي تقدمتم بها والمؤشرات التي تقدمتم بها من خلال ردمكم هي مؤشرات إيجابية بالمقارنة مع ما كان يسجل قبل تطبيق مدونة السير، هذه المدونة التي ننظر منها الشيء الكثير كمشرعين، تحملنا مسؤوليتنا التاريخية وصوتنا لصالحها وفقاً لقناعتنا الراضية، وكذلك لإيماننا الأكيد والعميق بأنها الأفق الأمثل لتكريس ثقافة وأخلاقيات السير على الطرق.

الطرق، السيد الوزير، والشيء بالشيء يذكر، الطرق يجب أن تكون محل نظر ومحط اهتمام وزارتك المقررة حتى نضمن نجاح هذه المدونة التي راهنا ولا زلنا نراهن عليها تلافياً لضياح وهدر أكثر من 11 مليار درهم سنوياً، أي ما يعادل 2% من قيمة الثروة التي يخلقها اقتصادنا الوطني على مدار سنة كاملة من خلال قطاعاته المتعددة والمتنوعة.

السيد الوزير، نحن نتبع عن كثب كل المجهودات التي تقوم بها وزارة التجهيز والنقل في إطار المواكبة من أجل تجديد حظيرة المركبات، بالإضافة إلى انخراطها الكامل في كل البرامج المتعلقة بالطرق، وعلى رأس القائمة البرنامج الوطني للطرق القروية، بالإضافة إلى البرامج المتعلقة بصيانة الشبكة الطرقية على وجه العموم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الناس تنتظر والوقت قربت أرجوك، الرسالة وصلت، وسؤالكم إيجابي جداً، شكراً لكم وللسيد الوزير على المساهمة.

وأنقل إلى السؤالين الآخرين، السيد وزير الإسكان أشكره على الحضور وانتظاره الطويل، وموضوع السؤال الأول هو إسكان المتضررين بالفيضانات، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، الغازي لغرابية، عبد العزيز البنين، مولاي محمد المسعود، محمد برطني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ الراضي تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، خلال فيضانات 2009-2010 هدمت المياه ما يقارب 1000 دار تقريبا، منها ما هدم كلياً ومنها ما هدم جزئياً، ولحد الآن، السيد

إلى جيتو، معالي الوزير، أنكم غتكون هاذ المسائل غادي تطلعوا عليها، يمكن نلقاوا الحل، لأن إلى كانت شي رخص استثنائية لهاذ الناس هاذو راه غادي تكونوا حلتيو المشكل اللي مطروح في الجهة ديال الغرب-شراردة-بني حسين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، السيد الوزير لكم الرغبة في الرد على التعقيب؟ تفضل.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

شكرا.

بغيت نلتمس من السيد المستشار بحال اللي تبع باستغاة كبيرة هذا الملف منذ البداية ديالو، إن الله يحب العبد الملاح، بغيتك الله يعطيك الخير أنت والسيدات والسادة ديال المنطقة تبعو جميعا هذا الملف حتى يخرج. أنا اللي يمكن لي أن أؤكد لك وهو إلى حدود يوم الأمس في المساء يعني تعطات لنا بوادر طيبة جدا من أجل إخراج هذا الملف من النفق، الله يعطيك الخير تبعوه جميعا.

فيما يتعلق بالزيارة، نتمناو أنه نجيو بالنتائج، ماشي باللغة ديال سوف نعمل على.. ملي يخرجوا النتائج ويكون إن شاء الله نخب ونوصلو الخير أنا والزلاء المكلفين بهاذ الملف، أنا التزم معك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر سؤال موجه إليكم، السيد الوزير، يتعلق بالجهود الحاصل في السكن الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، لحسن بوعود، عياد الطيبي، عبد الله أبو زيد. الكلمة للحاج العلافي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين، أخواني المستشارات، السيد الوزير،

من أجل تجاوز الجمود الذي دخله السكن الاجتماعي منذ 5 سنوات مضت، وتماشيا مع التعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، قامت وزارة الإسكان والتعمير بتعاون مع بعض القطاعات الحكومية بمجموعة من الإجراءات التحفيزية، سواء من خلال وضع عدد من النصوص والقوانين الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في هذا النوع من السكن أو من خلال مجموعة من التدابير الضريبية والمالية، فضلا عن بعض الجهود المرتبطة بتهيئة الوعاء العقاري.

عكس المدن الأخرى، يمكن عندها الصح، وعندها الصح، أنا غنقول لك علاش؟

رفضت أنه يستافدوا فقط الناس اللي تهدموا المنازل ديالهم كليا، بحجة، أودي هادو ديور مصاويين غي بالتراب، بالفرنسية ب ال (Pisé)، والي هادوك الديور اللي مصاويين بالتراب إلى طاح لو واحد الحايط أو واحد الركبة في البيت، هذاك البيت واخا طاح منه غير طريف، راه كله أصبح غير جائز للسكن، وجات المنظومة المحلية ورفضت توزيع هادوك 15000 و3000 درهم، كتنقول لك حتى يتم التعميم، وتعطلنا فعلا، تعطلت الحكومة في التوزيع، علما أن هاذ المجموعة الأولى الدعم ديالهم موجود، ولكن تعطلنا بطلب وبالبحاح من طرف المنظومة المحلية، لا في سيدي قاسم ولا في سيدي سليمان.

ها هو الوضع كيفاش هو الآن، واللي يظهر في الأيام الأخيرة في المحاولات الأخيرة اللي قمتو أتم واحنا معكم ودعمناكم مع وزارة الداخلية، يظهر أنه آخر مدينة اللي بقت، آخر منطقة اللي بقت فيها هاد الوضع هي الغرب نظرا لهاذ الاعتبار، أنه الحل قريب، هذا هو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

دائما صراحة، خاص الواحد يكون موضوعي، والموضوعية تقتضي منا أننا نقولو كلمة حق في شخص السيد الوزير، وهادي ماشي ورد غادي نلوحوه عليه، ولكن اللي كاين أنه كنشكروه على كونه كيتبع واحد المجموعة ديال الأشياء، وصراحة الباب ديالو دائما مفتوح.

اللي بقى، السيد الوزير، الله يكثر الخير ديالكم، هو طلب، لأن كما قلتو واحد المجموعة ديال الوزراء معينين بهاذ الملف، تنطلبو منكم رفقة الوزراء المعنيين زيارة إلى إقليم سيدي سليمان أو سيدي قاسم أو إلى الجهة أي جهة الغرب-الشراردة-بني حسن لمعاينة الواقع.

وإننا دائما، السيد الوزير، وبكل موضوعية نثق بأنكم ستجابون مع هذا الطلب، ولن تبخلوا على هذه الجهة بزيارة، لأن بعدما كنكون الزيارة وتكون ميدانية، لأن كاين بعض الأشياء اللي هي عالقة معالي الوزير، وغنكون معكم صريح، بحال مثلا مشكل الناس اللي تهدموا المنازل ديالهم بعدما جات ديك الدورية ديال القضية ديال الرخص اللي أصدرها وزير الداخلية، أنه لا الشيوخ ولا المقدمين ولا القياد ولا العمال، كلهم ولاوا خايفين يعطيو الرخص، كاين الناس دابا في القباطن، من العار أنه واحد ساكن في الفيلا أو في شقة مدة سنة تقريبا أو 14 شهر وواحد في قيطون.

مركز قروي وقرية ومدينة متوسطة، 50% ديال المنعشين اللي غادي يتعاقدوا مع الدولة في النصف الثاني ديال سنة 2010 هم من الصغار والمتوسطين، مبقاوش الكبار بوحدهم، اعتبارا أنه كل واحد يمكن ينفذ 500 سكن اجتماعي في 5 سنوات عبر مجموع التراب الوطني عنده الإمكانيية أنه يعقد مع الدولة.

كذلك يمكن لي أن أخبر السيد المستشار المحترم على أنه هاذ الالتزامات يمكن يسجلها علي، ويمكن يجاسني عليها غدا، أن سنة 2011 غادي تعرف انطلاقة مكثفة، أكرر سوف تعرف إن شاء الله انطلاقة مكثفة ديال الأوراش ديال السكن الاجتماعي عبر مجموع التراب الوطني، في المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، في المدن والقرى.

كذلك بغيت نذكر على أنه هاذ المؤشرات اللي غادي ترتفع برسم السنة المقبلة غادي تعرفها الانطلاق ديال الأوراش، غادي تعرفها كذلك انتهاء الأوراش، غادي نلتزم معك، السيد المستشار، أن في الأسابيع، الأيام القليلة المقبلة غادي تنتهي الأوراش في 11700 شقة أولى، كنتكلم على بضعة أيام، بضعة أسابيع، يعني في الأيام القليلة المقبلة، غادي ترتفع كذلك برسم السنة المقبلة يعني المستوى ديال استهلاك الإسمنت وكذلك القروض.

إذن، السيد المستشار، أولا شكرا على وضع السؤال لأن أعطيتنا الإمكانيية نوضعو الرأي العام الوطني في التطور ديال السكن الاجتماعي، ولكن يتعلق الموضوع بنجاح (success story)، يعني واحد النجاح استثنائي في تاريخ المغرب الحديث. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار هل لكم تعقيب؟

إذن باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته، وأشكر الجميع ورفعت الجلسة.

لكن، بالرغم من كل ذلك يلاحظ من جهة أن هذا النوع من السكن أصبح يعيش حالة جمود مزمنة، سيما في المدن الكبرى، وهو ما يعتبر نتيجة عكسية لكل الإجراءات المتخذة، ومن جهة أخرى أن البرامج والاستثمارات الخاصة بهذا الشأن، على قلتها، اتجهت نحو المدن والأقاليم دون أخرى، كمثل مدينة خريكة.

وتبعاً لما سبق، سنسألكم كيف تفسرون، السيد الوزير، فشل كل الإجراءات في إعادة الأمل للسكن الاجتماعي بالمدن الكبرى؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

أولا، كان هناك فتور ديال السكن الاجتماعي بدا من سنة 2008 وغادي يوقف السكن الاجتماعي نهائيا في سنة 2009، وبفعل توجيهات ملكية سامية، وتفاعل إيجابي من طرف الحكومة ومن طرف الغرفتين ديال البرلمان، تم اعتماد نظام جديد برسم السنة الماضية ديال 2010، واعتماد منظومة جديدة لتشجيع السكن الاجتماعي، فيها التزامات جديدة لا للخواص، لا للمنعشين العقاريين الخواص ولا العموميين، ولا كذلك بالنسبة للزبناء باش منطجوش في أخطاء الماضي.

كذلك وقع واحد التعبئة عكس ما جاء في السؤال، قلت فشل، أنا أسميه نجاح منقطع النظر واستثنائي وغير مسبوق منذ استقلال المغرب، عندي الأرقام، نجاح ديال السكن الاجتماعي، نجاح تفعيل التوجيهات الملكية، أعطى نجاح منقطع النظر، إلى حدود أنه اليوم بفعل البرامج الجديدة اللي بدأت، المنظومة بدأت في 2010، قانون المالية ديال 2010، من وسط 2010 حتى الآن أكثر من 60 مدينة سوف تستفيد من السكن الاجتماعي، في هاذ 60 مدينة 46 مدينة لأول مرة، في قلب هاذ 60 مدينة كذلك 35